

اثر التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل علي التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة تطبيقية) في الفترة من 2005م الي 2017م.

د/ شرف عثمان حسن احمد
متعاون بكليات عنيزة في وظيفة استاذ مساعد
ashrafmdni@gmail.com

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة مفهوم التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل ومدى تأثيره علي التنمية الاقتصادية, وتم طرح الجوانب التأصيلية للتخطيط الاستراتيجي. وتتركز مشكلة البحث في ان السودان يمتلك موارد زراعية وبتروولية ومياه ومعادن ومناخ متنوع ومساحات شاسعه ومتباينة, ولكن حتي الان لم تستغل الاستقلال الامثل وذلك لضعف تطبيق التخطيط الاستراتيجي, ونجد اهمية الدراسة تظهر في الصراع الدولي القائم علي الموارد المختلفة والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي لا يمكن منافستها وحماية المصالح السودانية إلا من خلال رؤيا استراتيجية واضحة, وقد اثبتت الدراسة صحة الفروض التالية:(هنالك علاقة طردية بين تطور الدول وتقدمها وبين وضع الخطط الاستراتيجية القومية وتطبيقها) النتائج التي وصل اليها البحث هي: السودان وضع العديد من الخطط طويلة المدى ولكن لم يلتزم بتطبيقها, مما ساهم في انفصال الجنوب واشعل فتيل الحرب الاهلية واهدار الموارد المتاحة وجعل الدولة داخل دائرة اقتصادية سلبية, كما توصل الباحث الي ان الاسلام مصدر وحي اساسي للتخطيط الاستراتيجي القومي الشامل طويل المدى. فالخطط طويلة المدى والالتزام الصارم بموجهاتها مع مرونة في الاداء هو الحل الاوحد للسودان, ويوصي البحث بمراجعة الخطة الاستراتيجية الربع قرنية والوقوف علي المعوقات التي حالت دون تطبيقها, والشروع في وضع خطة استراتيجية قومية شاملة مستندة علي ايجابيات و سلبيات الخطة الربع قرنيه, مع الحرص علي تطبيق الخطط الاستراتيجية الشاملة وربط جميع المؤسسات في خطة قومية حيث يصبح التخطيط متكامل للصحة والتعليم والاقتصاد والمجتمع والسياسات الداخلية والخارجية والامن. وايجاد منهج استراتيجي قومي جديد في تنفيذ التخطيط يبنني علي عناصر الادارة, وتنفيذ رقابه استراتيجية قومية شاملة بجد وبصرامه, وقياس الاداء عام بعام وتحديد مواطن الضعف ومعالجتها فورا.

Abstract

This study dealt with the concept of comprehensive national strategic planning and its impact on economic development. The problem of research is that Sudan has agricultural resources, oil, water, minerals, a diverse climate and vast and varied areas, but so far it has not been fully exploited, because of the weakness of the implementation of strategic planning. The importance of the study is shown in the international conflict based on different resources and major economic blocs that cannot be rivaled and the protection of Sudanese interests only through a clear strategic vision. The study proved the following hypotheses: (There is a direct relationship between the development of countries and progress and the development and implementation of national strategic plans) The study has reached many results the most important were: by the research are:, Sudan has put in place many long-term plans but did not adhere to the implementation of the plans, which contributed to the secession of the south and ignited the civil war and wasting the resources available and make the state within a negative economic circle. The researcher also concluded that Islam is a vital source of long-term comprehensive national strategic planning. The long term plans and strict adherence to their guidelines with flexibility in performance is the only solution for the Sudan. The study recommends reviewing the quintile strategic plan and identifying the obstacles that prevented its implementation and initiating a comprehensive national strategic plan based on the pros and cons of the quarantine plan. Comprehensive strategic plans and linking all institutions in a national plan where planning becomes integrated for health, education, economy, society, internal and0 external policies and security. And to create a new national strategic approach in the implementation of planning based on the elements of management. And to implement a comprehensive national strategy and diligently, and to measure the performance year by year and identify and address the weakness instantly .

الاطار النظري:

المقدمة

أننا نعيش في عالم جديد يختلف كل الاختلاف عن سابقه الذي امتد حتى بدايات عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولا شك في أن هذه التغيرات والمستجدات التي طرأت على العالم بانتهاء القرن العشرين تأثر النظام الاقتصادي العالمي بها، ومن ثم برزت أوضاع ومعالم نظام اقتصادي عالمي يختلف عن سابقه، إن هذه الأوضاع الجديدة ستتيح فرصا لبعض أطراف هذا النظام وهؤلاء هم صانعوه في الواقع، بينما على البعض الآخر مواجهة تحديات مختلفة ومتنوعة وقد تكون كبيرة.

ونجد ان ما وصل إليه اقتصاد السودان اليوم السبب الرئيس فيه عدم تطبيق التخطيط الاستراتيجي القومي علي ارض الواقع تطبيق صحيح وصارم، وإذا ركزنا فقط علي الفترة من 2007م الي 2017م نجد ان الدولة سعت سعي حثيث لخلق بدائل اقتصادية مجدية فسارعت الي استخراج البترول وبكميات معقولة ولكن غياب التخطيط الاستراتيجي القومي أدي الي خروج البترول من ميزانية السودان ليتهجه الي ميزانية دولة جديدة وقد كان من اكبر محفزات سعيها للانفصال هذا البترول الذي استخرجه حكومة السودان في اراضيها.

كما سعت الحكومة الي خصخصة القطاع العام من اجل خلق فرص منافسة عادلة لتحفيز راس المال الوطني والاجنبي ولكن نسبة لغياب التخطيط الاستراتيجي القومي نجد ان الخصخصة اتت بمردود سالب (مشروع الجزيرة)، (الخطوط الجوية السودانية)، (مؤسسة الحفريات) وغيره .

لذلك يحاول البحث ان يوضح ان التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل للاقتصاد هو المنهج الذي يجب ان يتبعه السودان حتي يستطيع ان يستغل موارده المتعددة دون اهدار.

مشكلة البحث:

السودان وضع خطة استراتيجية طويلة المدى (لمدة خمس وعشرين عام) ولكن لم تطبق بطريقة صحيحة .
القصور في فهم التخطيط الاستراتيجي ادي الي الفشل في تطبيق الخطة الاستراتيجية القومية في السودان.

اسئلة الدراسة:

- 1/ هل السودان يتبع منهجية تخطيط استراتيجي قومي شاملة واذا كانت الاجابة بنعم هل يطبقها التطبيق الامثل؟.
- 2/ ما هو اثر غياب التخطيط الاستراتيجي القومي علي الاقتصاد السوداني ؟
- 3/ ما دور التخطيط الاستراتيجي في الاستفادة والمحافظة علي موارد السودان المتعددة؟
- 4/ كيف يساهم التخطيط الاستراتيجي في ان يخرج السودان من ازماته الاقتصادية الحالية؟.

مشكلة الدراسة

- 1- عدم المعرفة بأهمية التخطيط الاستراتيجي القومي للدول .
- 2- عدم وجود كادر مؤهل لتطبيق الخطط الاستراتيجية ومراقبة الاداء,
- 3- عدم القدرة علي تطبيق خطة استراتيجية قومية شاملة لجميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية والتعليمية والسياسية والصحية والخ ..، والعمل في تناغم من اجل الوصول للغايات العليا للدولة .

أهداف الدراسة:

- هذه الدراسة تهدف الي تقصي اثر الاستراتيجية القومية الربع قرنية (2007م – 2031م) علي بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في السودان بالتركيز علي ما تم إنجازه في الفترة من (2005 الي 2017م)، ونجد اهم الاهداف لذلك تتمثل في:
- 1/ دراسة مفهوم التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل ومدى أثره علي اقتصاد السودان.
 - 2/ معرفة دور التخطيط الاستراتيجي القومي علي الاقتصاد السوداني.
 - 3/ توضيح أهمية التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل في تطور وتقدم البلاد.
 - 4/ توضيح مدى اهمية وضع الخطط طويلة المدى والالتزام الصارم بموجهاتها مع مرونة في الاداء.

اهمية البحث :

الاهمية العلمية:

تكمن في قلة البحوث والكتب التي تتطرق لمفهوم التخطيط للتنمية الاقتصادية للدول، حيث يعتبر اضافة للمكتبة العربية.

الاهمية العملية:

ان السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع هو الوضع الراهن الذي يعيشه العالم من صراع حول الموارد والتكتلات الإقليمية والاقتصادية للشركات الكبرى العابرة للقارات مما جعل مشاكل السودان أكثر تعقيدا، ولا يمكن حلها إلا بواسطة تخطيط استراتيجي قومي شامل يراعي البيئة الداخلية للدولة والخارجية المحيطة بها ويوضح أسباب القوة ومواطن الضعف، وتكمن اهمية البحث العملية في مساعدة اصحاب القرار في اختيار افضل الحلول للحاضر والمستقبل.

الفروض

- 1/ هنالك اثر واضح علي التخطيط الاستراتيجي في بعض مؤشرات الاقتصاد القومي.
- 2/ هنالك علاقة طردية بين التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل وبين التنمية الاقتصادية.
- 3/ السودان في سياساته الاقتصادية لم يلتزم بتطبيق منهجية التخطيط الاستراتيجي القومي الشاملة، رغم امتلاكه للخطة الاستراتيجية القومية الشاملة الربع قرنية.
- 4/ صعوبة التكهّن بمستقبل اقتصاد السوداني في ظل ضعف تطبيق خطة استراتيجية شاملة مقارنة بالدول التي تتبع خطط استراتيجية شاملة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي واستخدام الاحصاء والقياس بالتحليل بنظام (SPSS).

التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل للاقتصاد

مفهوم التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل

تعريف كلمة : استراتيجي Strategic

يرجع الكتاب أصل كلمة استراتيجية إلى الكلمة اليونانية استراتيجوس وتعني فنون الحرب وإدارة المعارك، ويعرف قاموس ويبستر الاستراتيجية على أنها علم تخطيط وتوجيه العمليات العسكرية¹، ويعتبر هذا هو اصل مفهوم الإستراتيجية. ويمكن ان تعرف في هذا العصر بانها تعني الاستخدام الامثل للموارد والامكانيات وتوجيه السياسات واستخدام الوسائل والادوات المتاحة لمواجهة موقف معين ومن اجل تحقيق اهداف محددة². فالتخطيط الاستراتيجي سمة مميزة للمجتمعات المتحضرة، تضع للناس غايات سامية لبلوغها وتساعد في تحقيق أهداف بعيدة، تتمثل فيها الغايات العظمى التي تنشدها تلك المجتمعات، وتحشد طاقات المجتمع كافة للوصول إليها، وترسم الطريق لبلوغها، وتحدد نمط تفاعلها مع عالمها وبيئتها. إن جوهر الفكر الاستراتيجي والحلول الاستراتيجية هو القدرة على إنتاج المستقبل التاريخي المختار، وليس المستقبل الذي يفرضه الغير، أو تمليه المصادفات، أو تشكله المضاعفات العارضة.

محاور ومراحل وخطوات التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل للاقتصاد

اولاً: محاور التخطيط

للتخطيط الاستراتيجي القومي الشامل العديد من المحاور التي يجب الالتزام بها واتباعها بدقة ومهنية، والا سوف ينحرف عن المسار ولن ياتي بالنتائج المرجوه، وسوف يؤدي ذلك الي هدر كبير من الوقت والموارد المادية والبشرية.

1. المصلحة العامة للدولة لها الأولوية:

علي السياسيين السودانيين (حكام ومعارضة) ان يضعوا مصلحة الوطن اولا وان تكون لعبة الصراع علي السلطة نزيهة بحيث لا تضر بالمصالح الاقتصادية القومية فان المتدبر في مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد يشير الى سعيه لتحقيق مصالح طموحة فهو لا يتحدث عن زيادة تقليدية للدخل القومي، وانما زيادة كبيرة تمكن الدولة من تقديم خدمات متطورة لمواطنيها، ولا يتحدث عن زيادة الدخل القومي فحسب وإنما يمتد كذلك ليشمل توزيع ذلك الدخل، فالعديد من الدراسات التي صدرت عن مؤسسات اقتصادية دولية أشارت الى ان 80% من الدخل العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يذهب ل 20% فقط من سكان العالم، وان 50% من الدخل العالمي يذهب لعدة مئات من الشركات³ لذا كان لا بد للتخطيط الاستراتيجي الاقتصادي ان يُفرض اهتماماً بزيادة الدخل القومي مع عدالة توزيعه ويشمل ذلك تحقق التنمية المتوازنة التي تحقق العدالة بين أطراف الدولة المختلفة.

وبدون الحديث عن قتل الاطماع الفردية والحزبية لجميع السودانيين من اجل نهضة اقتصاديه فان تحقيق تنمية شاملة يصبح مجرد احلام واوهام وبرامج انتخابية من اجل الحصول علي اصوات الناخبين فقط⁴.

2. القوة الاقتصادية صمام الامن القومي :

من اهم عناصر القوة الشاملة للدولة هي القوة الاقتصادية، و التي يساهم امتلاكها في تحقيق الامن القومي، ولعل تحول اليابان وألمانيا من الضعف والهزيمة عقب الحرب العالمية الثانية إلى قوة عالمية بفضل اساسي يرجع للقوة الاقتصادية والعلمية، لذا فإن امتلاك القوى الاقتصادية خاصة لدول ذات إمكانيات وموارد اقتصادية، يعتبر ترتيباً استراتيجياً ملحا⁵.

3. عدم اهدار الموارد الموجودة والاستفادة منها بالكامل واستنباط موارد جديده:

التحديات على الساحة الدولية التي يتجسد أهمها في زيادة سكان كوكب الأرض في ظل شح الموارد الطبيعية يجعل من تحديد أفضل الاساليب والطرق لاستغلال الموارد الطبيعية، وتنميتها أمراً استراتيجياً لا مناص عنه، فعلى سبيل المثال لن يكون مقبولاً في ظل الظروف المشار اليها أعلاه أن يتم استخدام تقنيات متخلفة في الزراعة أو الري في الدول الغنية بالموارد الزراعية باعتبار أن إهدار هذه الموارد هو إهدار لموارد يمكن أن يستفاد منها عالمياً وهي بهذا الوضع لها اتصال بالأمن العالمي، وهو ما يمكن ان يبرز التدخل الدولي في شأن الدول الأخرى الغنية بمثل تلك الموارد، حيث نجد دولة مثل السودان ما زالت تغرق المحاصيل بالري الانسيابي في العديد من المشاريع الزراعية مما ينافي المادة 1-11 و 2-11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تنص المادة 1-11 علي: تقرر الدول الاطراف في هذا العهد بحق كل فرد في مستوي معيشي كافي له ولأسرته، ويحق له التحسين المتواصل لظروف معيشتة، وتتعهد الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، والمادة 2-11 تنص علي: استحداث وإصلاح نظم توزيع الاراضي الزراعية بطريقة تكفل افضل انماء للموارد الطبيعية، والانتفاع بها⁶.

4. الاهتمام بالبيئة وحمايتها:

ان الاهتمام بالبيئة وحمايتها يعد من صميم التخطيط الاستراتيجي لانها تحافظ علي صحة الانسان والحيوان والمساحات المزروعة من الغابات والتي بدورها تمنع اثر الاحتباس الحراري الذي يؤدي الي تراجع حزام المطر مما يقود لخروج ملايين الأفدنة من الاراضي الزراعية من دائرة الزراعة لاعتمادها على الري بالمطر، و تقدر منظمة الصحة العالمية ان اثار التغيرات المناخية خلال الثلاثون عام الماضية (1970 – 2000) تسببت في خمس مليون حالة وفاة، بالإضافة الي عدد كبير من الامراض⁷.

5. تحقيق الأمن الغذائي والمائي:

يجمع الاقتصاديون على ان عدم امتلاك أي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدول، وهكذا أصبح الغذاء أحد اهم انواع الاسلحة التي يمكن استخدامها في الصراع الدولي، ودولة مثل السودان يمكن لها تأمين الغذاء والماء ليس لسكانها فقط وانما يمكن يتم استثمار الغذاء و اماء كورقة استراتيجية فاعلة في ظل الندرة التي يعانيتها العالم.
6. أمن الطاقة:

من المعروف ان تحقيق التنمية في بقعة من بقاع العالم وتوفير الحياة الكريمة، اصبح لا غني عنه من الطاقة، وفي ظل شح الموارد الطبيعية من الطاقة مع تزايد الاستخدام البشري لها، برز للعالم الصراع حول مصادر الطاقة، وهو امر له تبعات خطيرة تصل للدرجة التي تجعل من الدول التي لا تملك الطاقة دول ضعيفة أو مهددة أمنياً، ولعل مفهوم الامن القومي الامريكي يقوم على هذا الفهم⁸، وهو السبب في محاولات الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على مصادر الطاقة المهمة في العالم، وهو أحد الاسباب الرئيسة التي جعلت الصين تتجه نحو إفريقيا.

7. الحصول والمحافظة على حصص استراتيجية في الاسواق العالمية:

هناك ارتباط كبير بين كل من تحقيق الرفاهية للمواطن وزيادة الدخل القومي وامتلاك القدرات التنافسية وتحقيق الأمن القومي من خلال البوابة الاقتصادية بالحصول على حصص استراتيجية في الاسواق العالمية، وهو ما يجعل من هذا البند أحد أهم محاور التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي.

8. تنويع وتحقيق قدر عالٍ من الدخل القومي للدولة:

إن التخطيط الاستراتيجي على وجه العموم لا يتحدث عن مصالح صغيرة وإنما يسعى لتحقيق مصالح ضخمة وهو ما يبدو واضحاً في الاستراتيجيات اليابانية والألمانية والكورية الجنوبية والماليزية وغيرها.

وبما ان الرفاهية هي أحد أهم أهداف التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي، فإن ذلك يتعذر في ظل دخل قومي محدود، كما أن المفهوم الاستراتيجي للاقتصاد لا يتحدث فقط عن زيادة الدخل وعدالة توزيعه، يضاف لذلك أن التخطيط الاستراتيجي السليم للدولة لا يمكنه الاعتماد على مصادر محدودة للدخل قابلة للهزات الدولية والعكس صحيح⁹.

9. الشراكة الدولية :

عن طبيعة صراع المصالح الدولية وتعقيدات الاقتصاد العالمي، وحاجة الدول لمزايا وقدرات بعضها البعض، وارتباط الاقتصاد بالجوانب الأمنية للدول جميعها، فإن ذلك ساهم في بلورة فلسفة تقوم على أهمية الشراكات الدولية، والاتفاق على ان ربط المصالح دولياً من أهم الوسائل لتحقيقها وتأمينها، فليس بمقدور أي دولة من الدول مهما اوتيت من قوة في ظل التشابك الدولي للمصلح وتعقيداته الراهنة، أن تتبنى سياسات عدائية مع العالم بأجمعه في الجانب الاقتصادي. ان الشراكات الدولية ليست أمراً ميسوراً يمكن لأي دولة ان تحققها وقت ما تشاء وكيفما تشاء، فصراع المصالح الدولية يجعل من الدول القوية تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الآخرين، وان دخلت في شراكات دولية مع دول اخرى فهي تسعى لتأسيسها بما يحقق لها افضل المكاسب، وهو ما يقود لأهمية الترتيب الاستراتيجي المسبق الذي يقود نحو تأسيس شراكات دولية بشروط مقبولة وعادلة.

10. بناء القدرات التنافسية والمزايا النسبية العالمية:

في ظل الاوضاع العالمية الراهنة المعروفة بالعلومة، فقد اصبح امتلاك القدرات التنافسية العالمية هو المفتاح الوحيد للتعامل مع الاقتصاد العالمي، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن مصالح اقتصادية استراتيجية ولا يمكن الحديث عن الدخل القومي للدول، لذا فلن يكون من المنطق الحديث عن تحقيق تنمية طموحة ومواجهة تحديات البيئة الدولية دون ترتيبات تقود نحو تحقيق المزايا والقدرات التنافسية العالمية، وهو ما يعزز من أهمية الأمر وإدراجه ضمن مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد.

12. تحقيق الارتباط والتكامل والتناسق بين الانشطة المتعلقة بالاقتصاد في الدولة:

أثبتت العديد من الدراسات أن أي دولة يمكن ان تشهد ممارسة أنشطة متناقضة متضاربة في كافة مستوياتها، بما في ذلك صدور السياسات والتشريعات غير الملائمة، واضطراب العلاقات بين صغار المنتجين وكبارهم¹⁰، وإذا ادركنا طموح الاستراتيجية الاقتصادية وهدفها في حشد قدرات الدولة، فإن تحقيق التكامل والتناسق والترابط بين الأنشطة يكون هو احد اهم ما ترمي اليه الاستراتيجية الاقتصادية بما يقود لتحقيق شراكة وطنية بدلاً عن العداوة، وبما يقود لتحقيق التكامل والشراكة بين الجهاز التشريعي والسياسي والتنفيذي وأصحاب العمل.

13. رفع مستوى الدخل للمواطنين والمنتجين:

اذا كانت محدودية الفترة للتخطيط التقليدي، ومحدودية التمويل المتاح، تفرض عليه بلورة اهداف محدودة غير طموحة لا تتعدى محاربة الفقر، وتوفير حد معقول من العيش وتوفير خدمات محدودة للمواطنين والركون الى تحقيق الاكتفاء الذاتي دون تطلع للأسواق العالمية.. إلخ، تجعله يسير من خلال خطط تنموية قصيرة أو متوسطة الاجل لا رابط استراتيجي يجمعها، ولا فلسفه تجعلها تتراكم عبر العقود الطويلة لتحقيق مصالح كبرى، فإن التخطيط الاستراتيجي على العكس تماماً يقوم على قيادة التغيير لتوفير وتهيئة الأوضاع المناسبة لتحقيق طموحات كبرى، وهو ما يقود لوضع استراتيجيات اقتصادية طموحة يتم تحقيقها عبر سنوات طويلة، إلا أنها تتم في إطار رؤية تجعل كل أنشطة الدولة الاقتصادية تتم وتتكامل وتتناسق عبر السنوات الطويلة بما يفضي في نهاية المطاف الى تحقيق المصالح الوطنية الطموحة وعلى رأسها رفع مستوى الدخل القومي و مستوى دخل الأفراد¹¹.

14. التنمية المتوازنة:

تسهم التنمية المتوازنة في تحقيق تطلعات المواطنين، وفيها إرساء لقيمة العدل وتعد مدخلاً أساسياً لتحقيق رضا المشاعر الوطنية فضلاً عن أن تحققها يعني الاستقرار الذي يؤمن وجود رعاية الأسرة للشباب ووجود الرعاية المجتمعية والمحافظة على القيم، وبالتالي منع التهديد الاجتماعي الذي كان يتشكل نتيجة للخلل التنموي الذي يقود للنزوح والتشرد.. إلخ، كما أن تأسيس مراكز حضرية في الولايات تنافس العاصمة يؤدي إلى تقليل المركزية القائم على أفضلية الخدمات ويوفر فرص العمل، كما أن وجود تنمية بالأطراف يعني تواجد بشري مرتبط بالمصالح مما يسهم في حماية الموارد الطبيعية للدولة والعكس يعني النزوح لتصبح الأرض خالية من السكان مما يتيح الفرصة للطمع في الاستيلاء عليها من دول أخرى خاصة إذا كانت تلك المنطقة غنية بمورد طبيعي أو تتميز بموقع استراتيجي، وتتم التنمية المتوازنة من خلال ولعل معظم ما تعانيه الدول النامية من مشكلات عدم الأمن وعدم الاستقرار هو عدم التنمية المتوازنة الشيء الذي يقود نحو اقتصاد المدن الكبيرة وفقير الريف رغم ما قد يتوفر له من موارد طبيعية.

15. الاهتمام بدقة المعلومات والتحليل العلمي للمعطيات:

إن وضوح نتائج التحليل تعتبر خطوة نحو علاج المشاكل و تطوير الحلول، كما إن وضوح نتائج التحليل تساعد متخذ القرار في المركز في إصدار القرارات العادلة المناسبة، وفي ظل توفر البيانات الاحصائية يمكن أن نتلمس سهولة تحديد الأولويات بالنسبة للقيادة المركزية، كما يمكن أن نتخيل التخبط في ظل غياب المعلومات.

ثانياً: مراحل التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل:

حيث تمر الإدارة الاستراتيجية بثلاث مراحل متتالية تشكل في مجملها عملية ذات خمس خصائص أساسية وهي¹²:

- 1- لا يمكن البدء في مرحلة قبل الانتهاء من المرحلة السابقة لها.
- 2- جودة كل مرحلة تتوقف على جودة المرحلة السابقة لها.
- 3- مراحل الإدارة الاستراتيجية متداخلة ومتكاملة، فالتغيير الذي يحدث في أي منها يؤثر على المراحل الأخرى سواء السابقة أو اللاحقة لها.
- 4- إن الإدارة الاستراتيجية عملية مستمرة، فعملية تقييم ورصد التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية لا تتوقف بل تتم على فترات دورية.
- 5- لا بد من وجود تدفق مستمر للمعلومات حتي يتم من خلالها مراجعة مراحل هذه العملية وإجراء الخطوات التصحيحية¹³.

المراحل الرئيسية للإدارة الاستراتيجية:

1- مرحلة التصميم. 2- مرحلة التطبيق. 3- مرحلة التقييم.

أولاً: مرحلة التصميم:

ويطلق عليها أيضًا مرحلة التخطيط الاستراتيجي، وتهتم مرحلة التصميم بوضع رسالة المنظمة وتقييم البيئة الداخلية، ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك البيئة الخارجية، ومن ثم أيضًا تحديد الفرص والتهديدات، وبعد ذلك تحديد الفجوة الاستراتيجية، ووضع الأهداف طويلة الأجل، واختيار أفضل الاستراتيجيات الكلية، وتتطلب عملية التصميم تجميع المعلومات وتحليلها واتخاذ قرارات باختبار أفضل البدائل في كل خطوة من خطواتها، وتتبعي أن تمارس بأعلى درجة من الكفاءة حيث إن نتائجها ذات أثر طويل الأجل يحدد لفترة طويلة نوع النشاط الذي تركز عليه المنظمة وما تقدمه من خدمات، وسلع والأسواق التي تخدمها والتكنولوجيا المستخدمة، والبحوث التي سوف تجري والموارد التي سوف تستخدم¹⁴.

ثانيًا: مرحلة التطبيق

تهدف هذه المرحلة إلى تنفيذ الاستراتيجيات وتتضمن وضع الأهداف قصيرة الأجل ورسم السياسات وتخصيص الموارد البشرية والمادية وتوزيعها بين بدائل الإنفاق، كما تتطلب تهيئة البيئة الداخلية للمؤسسات المناطق بها تنفيذ مباشر للخطة، بما قد يتطلب ذلك من تعديل الهيكل التنظيمي وإعادة توزيع السلطات والمسؤوليات ووضع الأنشطة واهتماماتها، وتحديد خصائص القوى العاملة وتدريبها وتنميتها بما يساعد على تنفيذ الاستراتيجيات.

في حين تحتاج مرحلة التصميم إلى نظرة فلسفية فإن هذه المرحلة تحتاج إلى نظرة عملية وقدرة على تحريك الموارد البشرية، وغير البشرية بطريقة منظمة ومرتبطة تعمل على تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعت في هذه المرحلة السابقة، وأهم أسس نجاح هذه المرحلة هو تحقيق التكامل والتعاون بين الأنشطة والوحدات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتنفيذ الاستراتيجيات بكفاءة وفاعلية، ويحتاج التطبيق إلى أفكار غير تقليدية.

ثالثًا: مرحلة التقييم

تخضع كل الاستراتيجيات لعملية تقييم لمعرفة مدى تناسبها مع التغييرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية ولتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط.

ويطلب ذلك مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية وبالتالي اكتشاف الانحرافات التي قد تكون في مرحلة تصميم الاستراتيجية أو في مرحلة تطبيق الاستراتيجية.¹⁵

ثالثاً: خطوات ادارة التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد:16

1. عمل المسوحات الجيولوجية والخرائط الكنتورية والطبوغرافية والصور، وإلخ. لكل أرجاء الدولة.
2. تحليل الوضع الراهن للأوضاع الاقتصادية ويشمل ذلك بيانات عن البنيات التحتية كالطرق والسدود والكباري، السكة حديد والمطارات والموانئ والكهرباء وأوضاع الري وحصاد المياه، كما يشمل الخدمات الأساسية مثل ماء الشرب للمواطنين، وبيانات عن الموارد البشرية، واستخدامات الموارد الطبيعية.
3. تحليل الأوضاع من منظور جيواستراتيجي.
4. الموارد البشرية من حيث العدد والتأهيل والتوزيع الجغرافي.
5. تحليل أوضاع الصناعة، الزراعة، الخدمات، التعدين.
6. تحليل أوضاع القوة الاجتماعية، التنمية الأخلاقية، السلوك الثقافي المتعلق بالاقتصاد كاحترام قيمة العمل، ثقافة إتقان العمل، الانضباط الإداري.. إلخ.
7. حساب القوة الاقتصادية للدولة.
8. تحليل ودراسة البيئة من حيث نقاط القوة، ويتضمن دراسة الموارد والقدرات والمزايا الوطنية التي تدعم الاقتصاد الوطني ويشمل ذلك:
 - أ. الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية كالغابات والأراضي الزراعية والتفصيلات المتعلقة بها وتوزيعها الجغرافي، المياه الجوفية وكمياتها ومناطق وجودها ومواصفاتها، الأمطار ومعدلاتها حسب التوزيع الجغرافي والزمني، النفط والذهب والنحاس، وكافة المعادن و الموارد المختلفة من ثروات الارض والأنهار والبحار.
 - ب. المناخ، الظروف والأوضاع الطبيعية، الزلازل والبراكين.
 - ج. تحليل البيئة الداخلية من حيث نقاط الضعف.
 9. تحليل البيئة الخارجية كما يلي:
 - أ. من منظور الفرص والأسواق والأنماط الاستهلاكية العالمية وتحولاتها واتجاهاتها.
 - ب. من حيث المهددات، يشمل ذلك الاستراتيجيات المضادة وأوضاع التنافس الدولي.
 - ج. المنظور الاقتصادي، بغرض التعرف على النظام الاقتصادي العالمي ومعرفة الاستراتيجيات المطبقة ودراسة القوة الاستراتيجية الاقتصادية للدول المنافسة.
 - د. أوضاع القدرات والمزايا النسبية المتعلقة بالفرص المتاحة.
 - هـ. النظم والسياسات الاقتصادية العالمية.
 - و. دراسة الشراكات والتحالفات الدولية.
 - ز. الأوضاع السياسية العالمية المتصلة بالاقتصاد، يشمل ذلك الأوضاع المتعلقة بالموارد الطبيعية الاستراتيجية كالنفط واليورانيوم والماء.
 - ح. تحليل البيئة الخارجية من منظور بيئي للتعرف على الظروف البيئية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية الوطنية.
 - ط. من المنظور القانوني بغرض دراسة الأوضاع القانونية الدولية المتعلقة بالاقتصاد من معاهدات وقوانين وتشريعات.

10. دراسة الاستراتيجية السياسية للتعرف على الأوضاع السياسية المطلوب التعامل معها اقتصادياً.
11. دراسة الاستراتيجية الاجتماعية للتعرف على الأوضاع الاجتماعية المطلوب التعامل معها اقتصادياً.
12. دراسة الاستراتيجية العلمية والتقنية والإعلامية والعسكرية للتعرف على أوضاعها المطلوب التعامل معها اقتصادياً.
13. دراسة أوضاع القطاع الخاص للتعرف على قدراته وإمكاناته.
14. اختيار الاستراتيجية وتحديد البدائل.
15. اختيار الفلسفة الاقتصادية المناسبة.
16. تحديد مجالات التغيير الاستراتيجي.
17. التنفيذ الاستراتيجي.
18. التغيير الاستراتيجي الاقتصادي.
19. المتابعة والتقييم والتقييم.

الدوائر الاقتصادية السلبية والإيجابية

عندما يكون التخطيط الاستراتيجي سيد الموقف فنجد انعكاس ذلك علي الاداء الاقتصادي ايجابياً، وبالمقابل فان عدم انفاذ الخطط الاستراتيجية يؤدي الي خلق الدوائر السلبية في الاقتصاد السوداني وذلك يتضح من النقاط الآتية:
أولاً: الدوائر الاقتصادية السلبية
ثانياً: الدوائر الاقتصادية الإيجابية

فان محاور ومراحل وخطوات التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل ينتج عنه دائرتين اقتصاديتين فقط لا ثالث لهما الدائرة الاقتصادية السلبية والدائرة الاقتصادية الإيجابية، وهي سلسلة من النتائج والانعكاسات للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في الماضي وتمثل واقع معاش للدولة وقد تمت صناعته وفق مسيرة طويلة من الاجراءات العشوائية غير المخطط لها.¹⁷

وحتى نستطيع ان ننظر للواقع السوداني من منظور تخطيطي شامل علينا ان نلقي نظرة فاحصة ومقارنة دقيقة بين واقع دولة مثل السودان، وواقع الدول المتقدمة والنامية مثل اليابان او ماليزيا من خلال الدائرتين الخبيثة والإيجابية.

أولاً: الدائرة الاقتصادية السلبية:

ان غاية ما تهدف اليه الفلسفة الاقتصادية المنبثقة عن الاستراتيجية الاقتصادية، هو بناء دائرة ايجابية يتم من خلالها زيادة القوة الشرائية، وزيادة فرص العمل وتحقيق المزايا النسبية للإنتاج فضلاً عن زيادة دخل الدولة، ان عدم وجود تخطيط استراتيجي يقود الى بناء دائرة اقتصادية سلبية تعمل على عكس الدائرة الإيجابية، أي تعمل باستمرار على خفض القوى الشرائية وتشريد العمال ورفع التكاليف الانتاجية وخفض دخل الدولة، ولتوضيح ذلك نقدم فيما يلي شرحاً له:

فمن الملاحظات المهمة على الاداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية أنها تلجأ الى فرض سياسات مالية و اقتصادية تفتقد إلى عوامل مهمة للغاية مثل¹⁸:

* ضوابط السياسة النقدية. * استراتيجيات استهداف التضخم. * تدفقات رؤوس الأموال على تسيير السياسة النقدية. * تقييم القدرة التنافسية وأسعار الصرف المتوازنة

* التفاعل بين نظم سعر الصرف والهشاشة المحتملة في القطاع المالي. * المزايا والعيوب التي تنطوي عليها ضوابط رأس المال تؤدي هذه العوامل الي الحد من القوة الشرائية بجانب عوامل أخرى، اهمها :

1- ارتفاع معدلات التضخم و انخفاض القوة الشرائية.

2- انخفاض الإيرادات الحكومية.. وغالباً ما يتزامن مع ذلك ضغوط اجنبية وخسارة لحصص في الاسواق الخارجية، هنا تبدأ الحلقة المتصلة الخبيثة، حيث ان الدولة تحتاج لدخل من اجل الصرف علي المرتبات والخدمات والتنمية..الخ، فتنتم زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك والرسوم المتعددة القديم منها والمستحدث هذا يعني ارتفاع تكلفة السلع والخدمات مما يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية كل ذلك مع وجود استراتيجية لا تحقق الانسجام، والتكامل المطلوب للنشاط الاقتصادي، ونقصد هنا أبعاداً أخرى منها عدم وجود الارتباط بين الانشطة الاقتصادية، وعدم وجود الارتباط والتناسق بين المصالح الاقتصادية المختلفة، عدم وجود الارتباط بين المنتج الصغير {الذي ينبغي ان يشكل اهم سياسات الدولة ويشكل قطاع ضخم من المواطنين}، مع المشروعات الكبرى والاسواق العالمية والمصالح الدولية. كل ذلك يصب في الدائرة المتصلة الي ان يصل الحال الي ضعف مخر في القوى الشرائية لا يمكن معها بأي حال من الاحوال ان تدور حركة الاقتصاد بالصورة الطبيعية، وتفقد الدولة قدراتها التنافسية لارتفاع التكاليف الانتاجية الناجمة عن تعدد ارتفاع الرسوم الحكومية، وهذا يقود الى خسارة الحصص الخارجية في الاسواق في ظل العولمة وبالتالي مزيد من التشوّهات الاجتماعية والاقتصادية.

ولعل من اهم الافرازات الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية، هو عدم مقدرة الدولة علي الصرف على التعليم والصحة والخدمات ودعم بعض السلع والخدمات الاستراتيجية كالسكر والكهرباء وصحة البيئة، الشيء الذي يعني مزيداً من التشوّهات الاجتماعية - انفرطاً في الخدمات - الصحة - التعليم - مع اتساع اعداد الفقراء واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، يعني تعليم وعلاج للمقتردين وانخفاض في جودة المقدم منها بواسطة الدولة كانه انخفاض مستوى التعليم والخدمات الصحية والبيئية، هجرة رأس المال البشري المؤهل من معلمين وأطباء ومختصين، لعدم وجود الدخل الكافي يضيف تشوّهات أخرى - خلل في البيئة - أمراض واوبئة - مما يفرض بنود صرف حكومي وغير حكومي جديدة، ليستمر الحال.

ما لم يتم كسر هذه الحلقة السلبية والخروج من هذه الدائرة، وهذا لا يمكن ان يتم إلا عبر استراتيجية متقنة الصنع. التدبير بعمق في هذه الدائرة يجدها تشير الي ارتباط التخطيط الاستراتيجي بالتقليل من حدة الفقر، وتحقيق المزايا النسبية والقدرات التنافسية والخصخصة والجوانب الأمنية والبيئية الدولية¹⁹.

ثانياً: الدائرة الاقتصادية الايجابية:

ونجد العكس تاما عندما يكون التخطيط الاستراتيجي هو سيد الموقف, فنجد الاداء الاقتصادي للدول المتقدمة بسياسات مالية واقتصادية معدة, وفق ضوابط علمية ومنفذه بفريق عمل مؤهل فتؤدي هذه العوامل بجانب عوامل أخرى إلى إحداث عدة آثار اهمها:

الأول: انخفاض معدلات التضخم وارتفاع القوة الشرائية.

الثاني: ارتفاع ايرادات القطاع الخاص ومن ثم ارتفاع الايرادات الحكومية, وتحسن في العلاقات الخارجية, وزيادة في حصص الاسواق الخارجية, فتنخفض الضرائب والرسوم الجمركية, وهكذا تصبح الدولة داخل حلقة ايجابية كل خطوة تؤدي الي وضع افضل.

هذه الدائرة الايجابية هي المعبرة عن استراتيجية بعض دول شرق آسيا والتي تهتم بالمنتج الصغير وتعتمد عليه اعتمادا كلياً, حيث نجد ان تلك الدول قد قامت ببناء استراتيجيات تتلخص في الاتجاه بالاستثمار اتجهاً رأسمالياً لصناعات ضخمة لكنها تعتمد اعتماداً كلياً على قاعدة ضخمة من صغار المنتجين لإنتاج الاجزاء والمدخلات المطلوبة لهذه الصناعات. هذه الاستراتيجية ما هي الا محاولة لتقليل الآثار السالبة للاتجاه الرأسمالي { والذي يصبح أكثر خطورة في عصر العولمة { ليحقق دخلاً عالياً لعدد محدود من المستثمرين, والاشتراكي الذي يقل فيه الدخل الفردي وينخفض فيه مستوى الجودة, وبالكيفية التي تم بها تنفيذ الاستراتيجية فقد أصبحت الشركات الوطنية العملاقة تعتمد اعتماداً كبيراً في الحصول على مدخلات الإنتاج من صغار المنتجين { لاحظ على سبيل المثال أن صناعة الكمبيوتر الآن في كافة أنحاء العالم تعتمد على صغار المنتجين في آسيا {, فيما وجد صغار المنتجين الفرصة للعمل بطاقة انتاجية قصوى أو عالية للغاية, إن هذه السياسة أدت إلى خفض التكاليف الإنتاجية للسلع نتيجة للعمل بطاقة القصوى وتقليل التكاليف المباشرة يضاف لذلك انخفاض أسعار المواد الخام بالنسبة لصغار المنتجين والذي يعود لسببين²⁰: الأول هو ان الشركات الكبرى تقوم بشراء هذه المواد بأقل الفوائد البنكية الممكنة, وهي التي تباشر عمليات الشراء من السوق العالمي, وبالتالي فهي تحصل على أفضل الاسعار بالعالم لشرائها من البورصة والأسواق العالمية التي تتوفر فيها أرخص الأسعار عالمياً كما أن ضخامة الطلبيات تتدخل في خفض الأسعار أكثر, وأن شراء هذه المواد بواسطة الشركات بما لديها من معامل وخبراء يمكنها من توفير مواد بمواصفات عالية وهو ما لا يمكن للمنتج الصغير تحقيقه.

أما السبب الثاني فهو دخول هذه المواد للدولة عبر رسوم حكومية مقبولة, أي ان العبرة هنا في زيادة دخل الحكومة بزيادة وعاء التحصيل في ظل انخفاض النسبة المئوية, يلتقي هذا المبدأ مع مبدأ استراتيجي آخر, وهو التخطيط من منظور دولي لاقطاع حصص استراتيجية ضخمة من السوق العالمي, اذن سر التفوق الآسيوي في خفض التكلفة يقوم على مبدأ كثافة الانتاج الذي يمكن من تشغيل قاعدة ضخمة بطاقة قصوى, ويحقق وعاءً أوسع للدولة تقتطع منه رسوماً تحقق لها إيراداتاً ضخماً ليس لارتفاع النسبة المئوية للرسوم وإنما لضخامة وعاء التحصيل, وهذا هو سر قبول اليابان للدخول في تعاون دولي مشترك مع الغرب²¹.

وفي حين نجد ان تطبيق سياسة التحرير في ظل الدائرة السلبية مع غياب تخطيط استراتيجي شامل ودقيق كان احد الاسباب الرئيسية لتدهور الاقتصادي في السودان والعديد من الدول النامية بل ودول كبرى مثل روسيا. وهكذا تستمر الدائرة الايجابية في تأثير دوامة ايجابية على الجودة والتكلفة وزيادة الدخل الحكومي، وتستمر العملية عبر الدائرة المغلقة في تناغم وانسجام وتكامل.

نعود لتدبر هل كان من الممكن يا ترى أن يتم هذا النجاح في شرق آسيا بدون هذا التخطيط الاستراتيجي الحكومي المتقن والذي يكفيه أنه علاوة على نجاحاته الاخرى فقد ربط المنتج الصغير بالعالم وجعله رقماً مهماً منسجماً، ومتكاملاً مع أسواق العالم؟. الإجابة أكيد لا.. وهل من الممكن للدول النامية التي لا تخطط ولا تنفذ وفق استراتيجية اقتصادية واضحة دخول أسواق يتم التخطيط لها بهذا المستوى الدقيق؟. الإجابة قطعاً لا.. ولعل هذا يبرر التخلف الذي يعيشه السودان والدول النامية بالرغم من وجود إمكانات أفضل بمراحل مما كانت تملكه دول شرق آسيا.

التخطيط في السودان

فقد عرف السودان التخطيط قبل الاستقلال في كافة المجالات و كانت اول رؤية اقتصادية شاملة عبر البرنامج الاستثماري للتنمية في الفترة (1946 – 1951م)²²، ورغم هذا التاريخ المتأخر نجد السودان علي عكس التغييرات التي حدثت في البلدان المتقدمة ما يزال التخطيط و التنفيذ فيه بشكلة التقليدي طوال السبعين سنة المنصرمة وقد كان لذلك نتائج مؤسفة في التنمية كما سنوضحه من خلال الاوراق القادمة.

الخط الاقتصادي التي وضعت في السودان

1-3 : الموجهات الادارية التي وضعها الاحتلال البريطاني في 1899

بدأ تاريخ الاقتصاد الحديث للسودان في عام 1899م مع الحكم الثنائي الانجليزي المصري للبلاد، وقبل ذلك أدت الثورة ضد الحكم التركي المصري ثم حروب فترة الاستقلال إبان المهديّة إلي تدمير الاقتصاد السوداني.

انشأ الاحتلال البريطاني في العام 1899م نظام إداري بسيط وفعال، وكانت فاعلية ذلك النظام تستند علي سياسة قائمة علي خمس موجهات أعدها اللورد كرومر وهي²³:

أ- الإدارة الجيدة. ب- زيادة السكان. ج- تحسين الاتصالات. د- توسيع إمدادات المياه، وزراعة القطن. هـ - تأمين وتوفير كميات كافية من الوقود قليل التكلفة.

تم تأمين تلك السياسات ذات الموجهات الخمس، والسير علي موجهاتها حتي العام 1909م ثم اضاف اليها السير ونجت الحاكم العام للسودان نقطة سادسة وهي:

تدشين نظام تعليم بسيط ليحقق توفير المتطلبات المباشرة للحكومة، ولمحو الآثار السالبة للجهل والخرافة التي تفتت بوضوح وسط غالبية السودانيين الذين حرموا من ابسط اشكال التعليم الاساسي. وشكلت تلك الموجهات حجر الزاوية في سياسات الحكم الثنائي حتي اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت المشروعات المهمة متمثلة في السكك الحديدية، وانشاء الكباري، والبوسطة والتلغراف، وبعض المنشآت العامة، وبذلك احتلت تلك المشاريع النصيب الاعظم من الميزانية،

بينما تم استثمار جزء ضئيل فقط في اعمال الري وزراعة المحاصيل، وبانتهاء الحرب العالمية برز اهتمام بقضايا ملحة منها حقيقة ان ما يقارب ثلثي سكان العالم يعاني من الجوع والمرض، وبؤس الملابس والمأوي أدي ذلك الوعي الي اصرار الدول الفقيرة علي الاسراع بتطوير وتنمية اقتصادياتها ومن جانب آخر اصبحت الدول الغنية اكثر قناعة بمساعدة الدول النامية للارتقاء بمستوي المعيشة وفي تلك المرحلة بالذات بدأ اهتمام الاقتصاد الحديث بقضية وجود الفقر داخل مجتمع الوفرة، وهكذا بدأ التنظير للتنمية واساليب التخطيط كقطرات ولكن سرعان ما تحول الاهتمام الي فيضان جارف، وكانت الادارة في السودان علي وعي بذلك التوجه، وبدأت وللمرة الاولي منذ قيامها اعداد ما يمكن تسميته برمجة التنمية والتعمير.

3-2 : الخطتين الخمسيتين (1946 – 1956)

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية بدا نقاش عن اعادة البناء والتعمير بعد الحرب، خاصة من زاوية تعويض وتنفيذ ما تم تأجيله بسبب الحرب وفي عام 1946م تم تكوين " لجنة اسبقيات التعمير" وكانت مهمة تلك اللجنة التأكد من سلامة مشروعات اعادة البناء والتعمير لما بعد الحرب ورفع التوصيات حول اسبقيات تنفيذها وكانت تلك اللجنة اول من وضع الخطوط الرئيسية لبرامج خطة التعمير الخمسية الاولي (1946 – 1951)²⁴.

وفي مطلع عام 1949م تم تكوين (اللجنة الدائمة للصرف علي المشروعات) كلجنة فرعية " للمجلس التنفيذي" وحلت محل " لجنة اسبقيات التعمير" وفي يناير 1951م عندما حان الوقت للشروع في برامج خطة التنمية الخمسية الثانية، عين المجلس التنفيذي " لجنة للتنمية" من عدد من الأعضاء برئاسة وزير المالية وكانت مهام اللجنة ذات طابعين بعيدة المدى وقصيرة المدى وتمثلت المهام بعيدة المدى في اجراء مسح للموارد الطبيعية للسودان واعداد برامج طويلة المدى لحماية وتنمية تلك الموارد من اجل تحقيق التحسن الامثل لمستوي معيشة السكان. وتقديم تلك الخطة العامة " للمجلس التنفيذي" وتمثلت المهام علي المدى القصير في تحضير برامج خطة التعمير 1951 – 1956م بعد فحص ومراجعة المشروعات المقدمة من الوحدات الحكومية ، واختيار تلك التي تبدو أكثر أهمية، مع الوضع في الاعتبار التمويل والموارد المتاحة، وتخصيص التمويل للمشروعات والمسوحات المقررة بواسطة اللجنة، والتي لم تضمن في مشروعات الوحدات مع رفع التقارير عن سير الأداء في المشروعات المصدقة²⁵.

من خصائص هذا الترتيب الخاص بمشروعات التنمية ان المبادرات كانت تصدر عن الوزارات المختلفة، وكان من المشكوك فيه في مثل ذلك الوضع امكانية اعداد خطة او برنامج شامل الي جانب ذلك كان يبدو بان "قسم التنمية" نفسه كان يفتقر الي الكادر المدرب في التحليل الاقتصادي او التقييم الفني والاقتصادي للمشروعات، او تحديد الاسبقيات واعداد الخطط بعيدة المدى²⁶.

برامج ومشاريع التنمية منذ عام 1945م:

وخلال تلك الفترة بذل تركيز متزايد علي المشروعات الانتاجية لزيادة الانتاج والدخل للبلاد مع مضاعفة ايرادات الحكومة بأسرع ما يمكن وكمثال زادت الاعتمادات علي المشروعات الانتاجية من 16.8% في ميزانية التمية 1956/51م الي 55% في ميزانية 1958/57م. والي 45.9% في ميزانية 1960/59م و65.2% في ميزانية 1961/60م وتعكس تلك الزيادات الاسبقية التي اعطيت للقطن، المحصول النقدي الرئيسي والمصدر الذي يشكل الجزء الاكبر من الايرادات الحكومية.

في البرنامج للأعوام 1951/1946م تم تضمين 193 مشروعا، تم منها تنفيذ 192 مشروعا بحلول يونيو 1957م وتم تحويل المشروع الباقي وهو مشروع امداد مياه الفاشر الي برامج الخطة 1956/51م.

تم تضمين 312 مشروعا في برنامج 1956/51م وتم تنفيذ 228 منها بحلول يونيو 1957م ومن المشروعات المتبقية تم تحويل 40 منها لبرنامج 1958/57م الي حساب " المشروعات الجديدة" اما المشروعات الأخرى المتبقية فقد تم وضعها ضمن حساب مشروعات الخطة 1956/51م برغم الفراغ من تنفيذها بعد انتهاء امد الخطة وتضمن برنامج 1958/57م جزءا من مشروع امتداد المناقل التابع لمشروع الجزيرة وقدرت التكلفة لكل المشروع (ومساحته الاجمالي 802.000 فدان) بما يعادل 35.7 مليون جنيه سودان ، يتم صرفها خلال اربعة سنوات وبنهاية عام 1957م تم صرف 8.5 مليون جنيه سوداني علي هذا المشروع ، منها 2.9 مليون صرفت خلال السنة المالية 1957/56م 27.

في العام 1957م تم اخطار المصالح الحكومية لتقديم مقترحاتها لتضمينها في الخطة الخمسية 1963/58م ولكن التدهور "المؤقت" لفائض ايرادات الحكومة والانخفاض الخطير في حجم احتياطي العملات الاجنبية حددا استحالة محاولة اعداد برامج خطة خمسية تبدأ عام 1958م وعليه فقد تقرر بدا الخطة الخمسية عام 1959م مع اعداد خطة لعام واحد للفترة 1958/59م ولكن لاحقا تم مرة اخري تأجيل اعداد الخطة الخمسية نظرا للالتزامات المالية الضخمة والمصادر المالية الشحيحة المقدره للفترة 1960/59م ومرة اخري تقرر اللجوء لخطة العام الواحد للفترة 1960/59م 28.

في العام 1957م بلغ الدين الخارجي 4.1 مليون جنيه سوداني، عدا مدخرات البريد وسندات الخزانه لدي مجلس ادارة العملة والذي تحول لاحقا ليصبح بنك السودان، وكان صافي المديونية خلال الفترة 1919 - 1939م في سوق لندن قد بلغ ما يعال 15.5 مليون جنيه سوداني، ومن جملة ذلك المبلغ فقد تبقي مبلغ 4.1 مليون جنيه للسداد في العام 1957م في اتفاقية عام 1936م تم التوصل الي تحديد حجم ديون الحكومة المصرية علي السودان والتي تم ترحيلها منذ الاعوام الاولي وكانت تعادل 5414525 جنيه سوداني وتم سداد تلك المديونية كاملة عام 1957م.

كان الموقف المالي لحكومة السودان ممتازا في ذلك الوقت ولكن ومنذ العام 1957م وصاعدا بدء الارتفاع في حجم المديونية الخارجية مرة اخري ليبلغ ما يعادل 26 مليون جنيه سوداني بنهاية عام 1961م.

ويمكن تقدير الدور الهام للحكومة في تنمية اقتصاد البلاد، بهيمنة حصة اعتمادات القطاع العام علي إجمالي حجم الاستثمار الكلي للفترة 1961/55م والتي تعادل في المتوسط 60% من الاستثمار و5% من المدخرات وكانت إيرادات الحكومة تأتي أساسا من رسوم الجمارك (50% الي 60%) والضرائب (20%)، وحتى الفترة 1958/57م كان حجم اعتمادات الصرف الكلي يعادل 85.2 مليون جنيه سوداني لصرفها وفق الميزانيات المرصودة لمشاريع التنمية المضمنة في برامج الخطتين الخمسيتين بالإضافة الي امتداد المناقل وبرامج 1958/57م ليتم تمويل 82.9 مليون جنيه سوداني منها بواسطة الحكومة المركزية.

كان حجم الصرف علي استثمارات القطاع العام للفترة 1956/55م – 1961/60م يعادل 114.7 مليون جنيه سوداني، بينما كانت مدخرات القطاع العام تعادل 101.6 مليون جنيه سوداني، بعجز يبلغ 13.1 مليون جنيه سوداني ولتمويل ذلك العجز تم استخدام الموارد الأجنبية بما يعادل 9.6 مليون جنيه سوداني، وتم تمويل ما تبقي من فائض يعادل 3.5 مليون جنيه من مدخرات خاصة واستثمار خاص خلال تلك الفترة ولم يكن هناك تمويل داخلي للعجز، وكان الحجم الاجمالي للاستثمار في القطاع العام والذي بلغ 114.7 مليون جنيه سوداني للفترة 1956/55 – 1961/60 يفوق إجمالي ميزانية التنمية لتلك السنوات بما يعادل 37.8 مليون جنيه سوداني، وكان لذلك الوضع سببان: اولاً: كان جزء من الصرف (يعادل 15.0 مليون جنيه سوداني) في الميزانية العامة يعد جزءاً من إجمالي اعتمادات الاستثمار الكلي، ولكن لم يضمن في ميزانية التنمية وثانياً كان جزء من إجمالي اعتمادات الاستثمار الكلية في شكل رأسمال متكون بواسطة السكة الحديد، وكان بدوره مضمناً جزئياً في ميزانية التنمية (ويبلغ هذا العنصر ما يعادل 18.1 مليون جنيه سوداني).

ان إجمالي الصرف علي التنمية خلال تلك الفترة 1956/55 – 1961/60 قد بلغ 76.8 مليون جنيه سوداني (يقول حقيقة بما يعادل 37.8 مليون عن إجمالي الاستثمار الكلي علي القطاع العام)، ولكن إجمالي الصرف علي التنمية للفترة 1952/51 – 1961/60 والذي بلغ 100.7 مليون قد تمت تغطيته تماماً وبما يزيد من مبلغ الـ 117.3 مليون الذي يمثل إجمالي الفوائض لميزانيات الحكومة المركزية لنفس الفترة²⁹.

يتضح بدهاءة بان السودان لم يواجه عقبات تمويلية خطيرة في التنمية بل العكس من ذلك ، عند الوضع في الاعتبار بانه وفي أغلب السنوات خلال تلك الفترة لم يتم صرف الاعتمادات المخصصة كاملة، وعليه يمكن التوصل الي انه كانت هناك عقبات اعاقت التنمية، فقد برهن النظام الاداري علي وجه الخصوص حتي العام 1956م علي عدم فعاليته وكفاءته بشكل واضح، مما شكل عقبة امام اكمال تنفيذ مشروعات التنمية، ولهذا اعتبر التدريب والتعليم عاملين هامين وتم تشجيع التوسع في جامعة الخرطوم والمرافق التعليمية الأخرى لإيجاد مخرج من عقبات عدم كفاءة وفعالية الادارة والعقبة الأخرى التي واجهت التنمية الاقتصادية تمثلت في عدم توفر (المهندسين، المعمارين، المصممين، المساحين، الكيميائيين، علماء الاحياء، والخبراء، الزراعيين.. الخ).

وكان انشاء جامعة الخرطوم في تلك الفترة من اهم الانجازات، وحددت اهم اهدافها حقا امداد البلاد بكوادر مهنية مثقفة، يكون في مقدورها مواجهة العقبات وسد الفراغ الذي أحدثه النزوح الجماعي الواسع للمسؤولين والخبراء الاجانب عند نهاية الحكم الثنائي ثم أعدت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 1962/1961 –

3-3: الخطة العشرية (1961-1971)

ومن أجل الوقوف على أهداف الخطة العشرية يجب أن نلمس الأسباب والدوافع التي أثرت على أهداف الخطة العشرية وهي تتلخص في سمات الإقتصاد السوداني في تلك الفترة و من أهمها³⁰:

1. انخفاض مستوي الدخل القومي وكذلك متوسط نصيب الفرد منه، (حيث بلغ متوسط نصيب الفرد في (م1961-1960) أقل من 30 جنيه سوداني في العام.
2. الإعتماد الرئيسي على محصول القطن.
3. وجود نسبة كبيرة من القوة العاملة في حالة بطالة.
4. عدم الاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية.
5. الإعتماد على الاستيراد بصفة أساسية لسد حاجة السكان لكثير من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية مع وجود عجز مستمر في ميزان المدفوعات.
6. عجز كبير في الخبرات الفنية والتنظيمية³¹.

كل ذلك دفع الحكومة السودانية وقتها إلى وضع خطة عشرية، وعينها على هذه السمات من أجل معالجة الخلل الموجود في الاقتصاد في تلك الفترة، وكانت هذه الخطة هي أول مرحلة لعملية التخطيط المستمرة وأهم أهدافها: معالجة الآثار السلبية السابقة.

ولتحقيق أهداف الخطة رصد مبلغ 565.4 مليون جنيه سوداني خلال العشرة سنوات للإستثمارات الثابتة في القطاعات الحديثة، وزعت على القطاع العام والخاص حيث خصص 337 مليون للقطاع العام ومبلغ 228.4 مليون جنيه سوداني للقطاع الخاص أي بنسبة 59.6% للقطاع العام و40.4% للقطاع الخاص.³² وتختلف الخطة العشرية عن سابقتها من الخطط في الآتي:

1. تم وضعها بطريقة أكثر شمولاً حيث أنها لم تقتصر على القطاع العام فحسب بل الخطة أشركت القطاع الخاص في إستثمارات.
2. كانت أهدافها أكثر تفصيلاً وشمولاً من الخطط والبرامج السابقة.
3. كان حجم الاستثمار الكلي للخطة أكبر بكثير من الخطط السابقة.

وشملت إستثمارات الخطة المخصصة للقطاع العام مشاريع جديدة بالإضافة إلى تحسينات وإستهلاكات المشروعات القديمة وحددت الحكومة حجم الاستثمار الذي كانت تأمل أن يساهم به القطاع الخاص في الخطة، وطلبت وزارة مالية من قسم التخطيط بالوزارة الإشراف على مقترحات الوزارات والمصالح التي يراد تضمينها في الخطة العشرية ومن جملة المشروعات المقترحة أجزء 260 مشروعاً لتضمينها في الخطة، غير أنه ما ان انقضت الخمس سنوات الأولى من عمر الخطة حتى تكشف عجزها عن تحقيق معدلات الإستثمار المستهدفة، ونمو الدخل القومي فنقرر مراجعة الخطة بغرض الإستفادة من تجربة الخمس سنوات الأولى وتصحيح الإنحرافات عن أهدافها لتتماشى مع الوضع الإقتصادي والموارد المالية المتاحة، فقام قسم التخطيط الإقتصادي بوزارة المالية والإقتصاد وقتها بالإتصال بالوزارات والمصالح لتقديم مشروعاتها للفترة (1971/70م - 1966/65م) متضمنة تفاصيل عن الاحتياجات، وتحليل التكاليف والمنفعة لكل مشروع حيث ظهر جلياً أن دور قسم التخطيط هو التنسيق وتحديد الأسبقيات في القطاعات المختلفة وتقييم مشروعاتها وكان على الوزارات إقناع قسم التخطيط الإقتصادي بفوائد كل مشروع، وكان المبدأ الذي يسير عليه قسم التخطيط هو ان لا يرفض أي مشروع لأسباب تمويلية وهذا عكس ما كان يحدث في خطط وبرامج الخطط السابقة حيث كان الإهتمام بمراد التمويل دون العائد من هذا التمويل³³.

يتضح من كل ذلك أن هنالك خلل في الخطة العشرية تمثل في أنها كانت عبارة عن ميزانية لمشروعات مختلفة من مصالح ووزارات وكانت تنقصها الدراسة الشاملة الكاملة والإنسجام والتوافق، وعلى الرغم من ذلك فإن الخطة العشرية وبكل مسالبها وعيوبها كانت تجربة ومن أهم الدروس المكتسبة من هذه التجربة عدم واقعية وضع خطة طويلة المدى لظروف تمثلت في عدم أو ندرة المعلومات والإحصاءات التي تتطلبها الخطة طويلة المدى الشاملة والتقلبات السنوية الحادة في أسعار وإنتاج محاصيلنا الزراعية التي كان يعتمد عليها إقتصادياً³⁴.

أدى ذلك لتغيير وجهة نظر الحكومة من التخطيط الطويل المدى إلى التخطيط قصير المدى ومن أجل ذلك تم إعداد برنامج لإستثمارات القطاع العام للفترة 1969/1974م

5-1: الخطة الخمسية للتنمية (1971/70م) - (1975/74م)

سبقت الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الخطة العشرية والتي أنتهت قبل المدى الزمني المحدد لها بعام كامل حيث اوكل لعدد من الخبراء السوفيت، وضع الخطة الخمسية للبلاد، وكان يؤمل أن تعالج الخطة الخمسية الجديدة الصعوبات التي واجهت الخطة العشرية سواء كان في محتوى الخطة أو تنفيذها، وقد أستبشر البعض البعض لإسناد مهمة وضع الخطة للسوفيت إنطلاقاً من أن التخطيط نفسه قد بدأ في الاتحاد السوفيتي³⁵، وقد تمثلت أهداف الخطة الخمسية:

1. زيادة الدخل القومي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 7.6% مقابل 4.9% للسنوات التي سبقت الخطة.
2. زيادة إيرادات الحكومة المركزية لتبلغ جملتها خلال سنوات الخطة الخمسية 853 مليون من الجنيهات مقارنة بمبلغ 516.5 مليوناً من الجنيهات خلال السنوات التي سبقت الخطة.

3. زيادة نصيب قطاع الإنتاج السلعي إلى 65% في عام 1974/1975 مقابل 61.1% في عام 1969/1970م.
 4. تنفيذ برنامج شامل لإستثمارات القطاع العام للخدمات الإجتماعية في حدود مبلغ 215 مليون جنية مقابل 137 مليون جنية في السنوات التي سبقت الخطة³⁶ الخمسية.
 5. زيادة حجم النقل (بضائع، ركاب) في وسائل النقل العامة.
- وأول ما يلفت النظر في الخطة الخمسية أنها جاءت أكثر تفصيلاً عما كانت عليه الخطة العشرية الأولى حيث نجد تحديد نسب الزيادة والمقادير بصورة دقيقة ربما كان ذلك أكثر فعالية وفي تحقيق أهداف الخطة في دولة يعتمد إقتصادها على التخطيط المركزي في توجيه الإقتصاد³⁷.
- يمكن القول أن الخطة الخمسية كانت تهدف الي تحقيق الأهداف السياسية التي حددها نظام الحكم العسكري الثاني عندما أعلن عن رغبته في تغيير كيان المجتمع السوداني الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما يعكس لنا تأثير السياسة على مجريات الإقتصاد في أي دولة والعكس تماماً بالنسبة للدور الإقتصادي في تغيير سياسات الدول، وعلى الرغم من ذلك ظلت البلاد تعاني من إنعدام الفائض الإقتصادي لدفع عجلة التنمية كما تعاني من تضخم في جهاز الدولة دونما إنتاج وفي الإعتدال على التمويل الخارجي والاستدانة من النظام المصرفي، ولم تترك هذه الخطط أثراً واضحاً على حياة الشعب وإقتصاد البلاد مما دفع إلى المزيد من البحث لوضع خطط جديدة، فتم تعديل هذه الخطة في عام 1972/1973 م³⁸.

2-5: الخطة السادسة: (1977/1978م) (1982/1983م)

هدفت الى تنمية الصناعة بإعتبارها قطاعاً مكملاً للزراعة وذلك بإعطاء الأولوية للتصنيع الزراعي، والعناية بالسلع البديلة للواردات وطرق المزيد من مجالات الاستثمار، وبوجه خاص في مجال البحث عن الثروات المعدنية وإستثمارها توسيعاً لقاعدة الإقتصاد الوطني، وقد بلغت استثمارات القطاع الصناعي في الخطة السادسة حوالي 25% من جملة الاستثمارات في الخطة البالغة في جملتها حوالي 266 مليون جنية³⁹.

أهداف الخطة السادسة:

1. تحقيق نمو متواصل في الدخل الحقيقي على أن تظل الزراعة هي المحور الرئيسي للتنمية الإقتصادية.
 2. صون وحماية البلاد وثرواتها الطبيعية
 3. تحديث وتطوير القطاع الزراعي التقليدي
 4. إقامة التخطيط المركزي للتنمية على قاعدة متينة من التخطيط الإقليمي⁴⁰.
- وبناءً على ذلك فقد رصدت الحكومة مبلغ مليون 2670 جنية لتحقيق أهداف الخطة الستية والصرف على الاستثمار خلال فترة الخطة وحددت أن تكون استثمارات القطاع العام مبلغ 1570 مليون جنية وأن تبلغ استثمارات القطاع الخاص 1100 مليون جنية شارت إلى أن تمويل الخطة سيكون بنسبة 48% من المصادر المحلية مقابل 52% من المصادر الخارجية وستعتمد إستثمارات القطاع العام على مصادر التمويل المحلية بنسبة 47% مقابل 53% من المصادر الخارجية⁴¹.

وكسابقاتها لم تحقق الخطة شيئاً كبيراً من الأهداف والبرامج الخاصة بالقطاع الصناعي كغيره من القطاعات الأخرى والسبب في ذلك يعود إلى أن أسلوب إعدادها أتبع نفس الطريقة غير المتكاملة التي قامت عليها الخطة العشرية والخطة الخمسية وبالتالي لم تكن أحسن حالاً من سابقتها.

وقد غلب عليها الطابع السياسي الدعائي لكسب التأييد الداخلي والخارجي حيث توقف العمل بها منذ سنتها الأولى وأصبحت مجرد مؤشرات عامة للسياسة المالية للدولة ولم تحقق مراميها.⁴²

وفي الواقع أن الخطة السادسة قد ورثت الكثير من المشكلات من الخطط التي سبقتها حيث أن مسألة النمو غير المتوازن في بلد شاسع لم يعرف الاستثمار بأحجام كبيرة لا يتناسب مع مدخرات البلاد الداخلية أو حجم التدفقات الخارجية ادي إلى ظهور الكثير من السلبيات وإلى ظهور حالة من عدم التوازن في الاقتصاد وذلك بسبب التوسع في الصرف مما أدى لظهور التضخم مع الاختلال في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مشكلات إجتماعية.

3-5: برنامج الإستثمار الثلاثي الاول: (1978/79- 1980/81)

بعد الخلل الذي ظهر أثناء تنفيذ الخطة السادسة إتجهت الانظار إلى نوع جديد من التخطيط حيث شهد العمان اللذان تليا وضع الخطة تضايف عدة عوامل داخلية وخارجية كان لها أثرها على الاقتصاد وتطلبت الحالة وضع برنامج للإصلاح المالي في عام 1978 م لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي حيث أتضح أن بعض الإقتراضات التي بنيت عليها الخطة في ضوء التغيير الذي حدث أصبحت تقف على أرضية غير ثابتة، وقد اشار برنامج الاستثمار الثلاثي إلى أن البلاد قد واجهت صعوبة في تطبيق الافتراض الاساسي الذي بنيت عليه الخطة، وهو الحفاظ على معدل نمو للإيرادات يفوق معدل نمو المصروفات وأتضح أن المشكلات التي واجهت تنفيذ الخطة الستية ليست بسبب الموقف المالي بل لأن هناك تفوق للطلب على خدمات البنيات الأساسية على العرض.⁴³

ولم تختلف طريقة إعداد البرنامج الثلاثي كثيراً عن الخطط التي سبقته وربما كان الاختلاف الوحيد هو أن برنامج الاستثمار الثلاثي تم إعداده بواسطة عدد قليل أو محدود من القيادات في بعض الإدارات الاقتصادية في الدولة دون اللجوء للوزارات والمصالح المختلفة وبالتالي فقد البرنامج الثلاثي شعبيته وبالتالي لم ينفذ في الغالب الا العم ولا يمكن القول أن هذه البرامج قد وضع في إطار استراتيجية علمية لتنمية الاقتصاد القومي.⁴⁴

وقد بدأت إجراءات وضع تقارير البرنامج الثلاثي في أكتوبر 1978م وشارك البنك الدولي ببعثات منه في إعداد البرنامج ومراجعة تقديراته الأولية في حدود الموارد المحلية المتاحة والمقدرة التنفيذية للمشاريع.

ونتيجة لذلك وضع البرنامج الاستثماري الثلاثي الأول للأعوام 1978/79- 1980/81م وكان من أهم أهدافه الآتي:

1. تكملة المشروعات التي بدأ فيها التنفيذ.
2. تدعيم وتقوية وإعادة تعمير المشروعات القائمة ذات الإنتاجية المنخفضة خاصة المشروعات الموجهة للتصدير.
3. التوسع في المشروعات القومية والبنيات الأساسية خاصة النقل والطاقة
4. تخصيص القروض الميسرة والمنح للمشروعات الواردة في الفترة 2و3 مع سد العجز في تمويل المشروعات الواردة في الفقرة واحد.

4-5: برنامج الإستثمار الثلاثي الثاني: 81/1980م- 83/1982م

اعد برنامج الاستثمار الثلاثي الثاني في ضوء الاهداف والخطوط العريضة للخطة و على غرار برنامج الاستثمار الثلاثي 1978/ 79- 1981/80 م أي أنه قد بدأ في السنة الأخيرة من الخطة التي سبقتها وبذلك يكون البرنامج الثلاثي الأول قد غطى عامين فقط بدلاً عن ثلاثة اعوام.

وقدر صرف البرنامج في حدود 1610 مليون جنيه منها مبلغ 1289 مليون جنيه لاستثمارات وحدات الحكومة المركزية مقابل مبلغ 321 مليون لاستثمارات الوحدات ذات التمويل الذاتي أي بنسبة 80% مقابل 20% من جملة المبالغ المخصصة⁴⁵.

4-5: برنامج الإستثمار الثلاثي الثالث 1983/82م-1985/84م

وضع البرنامج الثلاثي الثالث ليغطي الفترة 1985/82م وقد جاءت أهدافه مشابهة لبرنامج الاستثمار الثلاثي الثاني وجاء وضع هذا البرنامج ضمن إطار الخطة التي مددت لفترة عامين اضافيين⁴⁶. ومن الملاحظ ان جميع الخطط التي وضعت في البلاد في تلك الفترة قد تعرضت للتعديل والتغيير وأهم الجوانب التي يمكن ذكرها بشأن البرنامج الثلاثي الثالث هي:

1. بلغت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج 1873 مليون جنيه.
2. حددت نسبة النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بمتوسط 4% خلال سنوات البرنامج الثلاث.
3. تغيرت الأهمية النسبية بالنسبة للقطاعات بما فيها القطاع الزراعي حيث احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الاولى ثم تلاه القطاع الزراعي القطاع.
4. اهتم البرنامج بالتنمية الإقليمية والمحلية بصورة واضحة. التخطيط الاقتصادي في السودان للفترة (1985 – 2006م)

1-2-: فترة الديمقراطية الثانية: 1985/ 1988

بسبب الاوضاع السياسية في البلاد والصراعات بين الاحزاب السودانية المختلفة غاب التخطيط في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية والامنية والاجتماعية في دولة تعاني اصلا من العديد من المشاكل والاختلالات والتي ذكرت في صفحات سابقة مركزة علي الجوانب الاقتصادية، وفي حقيقة الامر فان غياب التخطيط والدراسات العلمية عن أي قطاع من القطاعات سابقة الذكر فانه يادي الي تدهور هذا القطاع وتخلفه وبالتالي يادي الي تدهور الاوضاع الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

نستطيع ان نقول ان حصاد هذا الارث الطويل من الاختفاق كان اوضاع سياسية غير مستقرة في تلك⁴⁷.

2-2: الفترة الاولي لثورة 1989م ما قبل تطبيق الخطة الربع قرنية 1989/2006.

اتسمت هذه الفترة بظهور بعد خارجي ضاعف من الازمات الاقتصادية السودانية، فقد تدهورت علاقات السودان الخارجية مع دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية بعد حرب الخليج الثانية عام 1990م، واخذت تلك الدول تحيك المؤامرات ضد السودان لاحكام الحصار الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية عليه، وتبعاً لذلك توقف العون الخارجي من الدول العربية، ما عدا العون المقدم من الجماهيرية العربية الليبية الذي توقف أيضاً عام 1994م، كما سحب إحكام الحصار الإقتصادي إستعداد دول الجوار الإفريقي مما مهد لتأجيج الفتنة بين السودانيين بدعم المتمردين بالجنوب بالمال والعتاد وتوفير الممرات لتحركات المقاتلين، هذا إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي للحركات المسلحة مما مكنهم من مواجهة الجيش السوداني بالدبابات والمركبات الثقيلة – لأول مرة – وبالتالي أدى إلى المزيد من إستنزاف الموارد وزيادة العجز وإستمرار التدهور الإقتصادي 48.

قد اتسمت تلك الفترة في البداية بسياسة الرقابة على الأسعار والقيود المشددة على حركة الإقتصاد وإقامة محاكم جزائية لمحاكمة المخالفين لقوانين الرقابة بالسجن ومصادرة السلع المخزنة وفرض عقوبات أشد لمخاليفي لائحة بنك السودان الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي.

ومن الإجراءات الخطيرة التي اتخذت مشروع استبدال العملة في مايو 1991م واستهدف القرار إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلى داخله وتقليل حجم السيولة المتداولة نفسها، وما يؤخذ على هذا القرار أنه لم يكن مبنياً على دراسة حجم السيولة المتداولة نفسها 49.

يلاحظ أن كل البرامج والخطط التي تم وضعها وتنفيذها في الفترات بين 1989/1990م لم تؤت أكلها إما نتيجة لإجراء تعديل في البرنامج أو إيقاف تنفيذه قبل اكتمال الفترة المخططة لها، أو نتيجة لقصور في التنفيذ، مثل المحددات الهيكلية التي أدت إلي الجمود الذي لازم حركة الاقتصاد طيلة العهود السابقة، وعدم الأخذ بالعجز الشمولي الذي يعتمد عليه التوازن بين الحسابين الداخلي والخارجي هذا إلى جانب الصدمات الخارجية التي أشرنا إليها من قبل .

ويعتبر برنامج الإنقاذ الاقتصادي (1990-1993م) مقارنة مع ما سبقه منذ فترة الجمود الاقتصادي في السبعينات البرنامج الانجح ، فقد صوب اهتمامه إلى معالجة المشكلات الهيكلية التي أعاققت النمو الاقتصادي، وبالفعل استطاع البرنامج في المدى القصير من تحريك جمود الاقتصاد وزيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية عن طريق تحرير الأسعار على مستوى الإنتاج والتوزيع وإلغاء رخص الاستيراد وإزالة التشوهات في الاقتصاد عن طريق إلغاء الدعم للسلع وتوحيد نظام سعر الصرف مع تحريره وتخفيضه للوصول إلى السعر الواقعي الذي ساعد في تخفيض الضغوط على الحساب الجاري وحقق التوازن في الحساب الخارجي ، هذا إلى جانب البدء في تحويل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص⁵⁰.

بالرغم من أن البرنامج قد نجح في المدى القصير في تحقيق أهدافه والمتمثل في إزالة كثير من التشوهات التي أعاققت حركة الاقتصاد السوداني منذ السبعينات وذلك عن طريق تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في مجال التجارة ، حيث سمح البرنامج للأسعار المحلية للتفاعل مع قوى السوق وتحريرها تلقائياً دون تدخل إداري من قبل السلطات الحكومية وكذلك إلغاء القيود على حركة الصادرات والواردات .

أما في جانب تحرير حركة التعامل في العملات الأجنبية فقد تم توحيد سعر الصرف مع تخفيض قيمة الجنيه إلى مستوى السعر الموازي وهو القيمة الواقعية للجنيه السوداني عندئذ، كما تمت هيكلة المؤسسات الزراعية، وكانت النتائج الإيجابية لهذه السياسات واضحة جدا في ارتفاع معدلات النمو في الإنتاج الزراعي وقد شهد القطاع الزراعي خلال الفترة 1990م/1991م - 1994م/1995م توسعاً أفقياً إذ ارتفعت المساحة المزروعة من 19 مليون فدان إلى أكثر من 30 مليون فدان في عام 1995م وارتفع متوسط معدل النمو الحقيقي للقطاع خلال نفس الفترة الي 13.3% مقابل معدل نمو سالب 4.2% في 1990/1991م أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد سجل متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي 5.3% بالمقارنة مع متوسط معدل النمو في الفترات قبل 1990م الذي لم يتجاوز 2.9% وكان المعدل في عام 1990/1991م 1.2% فقط . وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 29.4% في عام 1990م إلى 29.4% في عام 1994م⁵¹.

إلا أن البرنامج لم يوفق في تحقيق الاستقرار الإقتصادي والنمو المستدام في المدى المتوسط⁵².

وللتخفيف من تلك المعوقات وضعت الدولة في العام 1999- 2000 عدد من السياسات من اجل ضبط الاقتصاد وكانت من اهم الموجهات والاهداف هي⁵³ :

موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة المتضمنة في البرنامج الثالث 99-2002م. المحافظة علي المكتسبات والانجازات التي تحققت من خلال تنفيذ برامج عامي 1997م و1998م⁵⁴.

ونجد الفترة من 2001 وحتى 2004 شهدت الكثير من المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية والتي كان لها دور غير مباشر علي الاقتصاد السوداني و من اهمها انخفاض سعر النفط خارجيا، اما علي الصعيد الداخلي اتخذت الحكومة بعد العام 2001 الكثير من المواقف، منها المبادرة المصرية الليبية لإحلال السلام في السودان بعد موافقة الحركة الشعبية وعلى إثر ذلك بدأت عام 2002 مفاوضات ماشاكوس في كينيا بشأن الجنوب، ثم اتفاقيات نيفاشا عام 2003 ومن ثم توقيع اتفاقيتي اقتسام السلطة والثروة في نفس العام، قبل أن توقع الحكومة والحركة الشعبية على الاتفاق النهائي في 2005.

ومقابل ذلك، تسارع وقع الأحداث في دارفور وبرزت حركات تمرد عسكرية وسياسية ونتج عن الأحداث في دارفور صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي في العام 2004 مما كان لهذه الاحداث المتوالية الاثر السالب علي الاقتصاد السوداني.

فانخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من 6.5% في عام 2002 إلى 6.1% في عام 2003 , وارتفع معدل التضخم من 3.3% الي 7.4% وارتفع إجمالي الإيرادات العامة الذاتية الفعلية من 472.2 مليار دينار في عام 2002 إلى 703.6 مليار دينار في عام 2003 بنسبة 49.7% كذلك ارتفعت المصروفات العامة الفعلية من 517.8 مليار دينار في عام 2002 إلى 736.2 مليار دينار في عام 2003 بنسبة 42.2%، وقد تم تمويل العجز الكلي في عام 2003 البالغ 32.6 مليار دينار بمبلغ 10.2 مليار دينار من المصادر الداخلية و 22.2 مليار دينار من المصادر الخارجية⁵⁵.

فحين ان التضخم واصل ارتفاعه في العام 2004 ليصل الي 8.7% وانخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي من 8.3% في 2003 الي 7.7% في 2004 ثم الي 7.2 في 2005.

ونسبة لزيادة معدل نمو الناتج المحلي والتحسين في متوسط سعر الصرف فقد حقق الناتج القومي الاجمالي في العام 2006 معدل نمو بنسبة 9.3%، كما شهدت الاعوام 2004 و2005 تطبيق جاد وفعلي لموازنة التنمية حيث كان الاداء في العامين علي التوالي بنسبة 100% حيث وضعت موازنة 2004 للتنمية مبلغ 190.4 مليار دينار و كان الاداء الفعلي 195.5 وموازنة 2005 وضعت للتنمية 173.9 دينار وكان الاداء الفعلي 184.9 دينار سوداني0 بينما ارتفعت مصروفات التنمية في العام 2006 الي 354 دينار بنسبة اداء96%.

مؤسسات التخطيط في السودان

يمكن ان نقسم تجربة السودان في التخطيط الاقتصادي إلى ثلاث مراحل: مرحلة التخطيط في العهد الاستعماري وهي تبدأ من بداية غزو السودان حتي عام 1956م ومرحلة التخطيط ما قبل ثورة 1989م ومرحلة التخطيط خلال ثورة 1989م . ونجد ان اول قسم يخصص للتخطيط في السودان كان في وزارة المالية والاقتصاد باسم قسم الإنشاء والتعمير، وبدأ يشرف على مجهودات التنمية التي بدأت عام 1946م في صورة برامج تنموية، وفي عام 1961م تم ترفيع قسم التعمير إلي سكرتارية التخطيط الاقتصادي برئاسة نائب لوكيل المالية والاقتصاد، وفي عام 1963م أعيد تنظيم وزارة المالية والاقتصاد فأصبح بها قسمين الأول مصلحة المالية والثاني مصلحة التخطيط الاقتصادي ويرأس كل مصلحة وكيل يعمل مباشرة مع وزير المالية والاقتصاد، وفي عام 1966 أعيد توحيد مسئولية وزارة المالية والاقتصاد تحت وكيل واحد، فذابت تلك الاستقلالية التي تمتعت بها مصلحة التخطيط الاقتصادي.

وفي العام 1969م ولأول مرة كونت وزارة منفصلة للتخطيط أنيطت مسئولياتها لوزير مختص بشئون التخطيط القومي، وفي العام 1973م تم تقليص الوزارة إلى مجلس للتخطيط القومي وأوكل أمرها إلى مفوض عام التنمية بدرجة وزير دولة وتحت إشراف وزير المالية والاقتصاد الوطني، وفي عام 1975م تم تعديل اسم مجلس التخطيط إلى مفوضية التخطيط وتولى أمرها مفوض عام التخطيط بنفس الدرجة والمستوى السابقين.

وفي العام 1976 تحولت المفوضية إلى جهاز التخطيط المركزي علي ان يكون المدير بدرجة وزير دولة، وتحت مسئولية وزير المالية والاقتصاد الوطني وفي العام 1977 رفع جهاز التخطيط المركزي مرة أخرى إلى وزارة التخطيط القومي، وفي العام 1982 دمج جهاز التخطيط في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وأصبح أحد وكالات وزارة المالية الثلاث⁵⁶. وشهد العام 2002م قيام مؤسسات منوط بها التخطيط الاستراتيجي القومي الشامل بعيد المدى في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والصحية والتعليمية⁵⁷.

ونجد ان هنالك نوعين من مؤسسات التخطيط الاستراتيجي في السودان وهي مؤسسات مباشرة وغير مباشرة :

مؤسسات التخطيط الرسمية المباشرة

وهي التي أنشأتها الدولة وتخضع لسلطاتها وهي خمسة مؤسسات أنشئت بالمرسوم الجمهوري رقم (34) لسنة 2001م في 29/مايو 2001م بإنشاء المؤسسات العليا المناط بها إعداد الاستراتيجية ربع القرنية على النحو التالي :

أولاً: المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي برئاسة رئيس الجمهورية ويختص ب:⁵⁸

1. تحديد موجّهات وأهداف الاستراتيجية القومية.
2. تحديد المجالات القطاعية للتخطيط الاستراتيجي.
3. إجازة الاستراتيجية القومية.
4. إقرار خطط التنمية متوسطة المدى كمرحلة سابقة لاعتمادها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية.
5. تقويم تنفيذ الخطط ومراجعتها وفق ما تقتضيه أية مرحلة أو أي ظروف طارئة.
6. يصدر المجلس لائحة لتنظيم أعماله.

ثانياً: اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وتختص بـ: 59

1. تحديد وجهات الاستراتيجية القومية طويلة المدى بما يتضمن الأهداف والغايات.
2. تكوين لجان قطاعية لإعداد مقترحات الاستراتيجيات القطاعية وتحديد اختصاصاتها.
3. إعداد تصور مبدئي لوثيقة الاستراتيجية.
4. متابعة إنفاذ البرامج.
5. إعداد مقترح البرامج المرحلية لتنفيذ الاستراتيجية القومية.
6. يجوز للجنة الاستعانة في أعمالها بالخبرات الفنية المتخصصة.
7. تصدر اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها.

ثالثاً: الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي وتختص بـ :

1. القيام بأعباء السكرتارية العامة لأعمال المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا والمجالس القطاعية.
2. معاونة المجلس القومي واللجنة العليا والمجالس القطاعية على أداء مهامها من خلال توفير المعلومات وإعداد الدراسات التي تُكلف بإعدادها.
3. تدوين قرارات المجلس وتبليغها للجهات المختصة.
4. العمل كحلقة اتصال بين المجلس القومي من جهة ومجالس ووحدات التخطيط بالولايات والوزارات من جهة أخرى.
5. متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي واللجنة العليا وإعداد تقارير بموقف التنفيذ.

رابعاً : وحدات التخطيط بالوزارات الاتحادية وتختص بـ 60 :

1. صياغة ما يلي الوزارة في إطار الاستراتيجية القطاعية.
2. متابعة تنفيذ الاستراتيجية والخطط المرحلية وتقويم التنفيذ ورفع تقارير دورية بذلك للجنة العليا للتخطيط القومي الاستراتيجي.

خامساً : مجالس التخطيط الاستراتيجي بالولايات وتختص بـ :

1. اقتراح الموجهات الاقتصادية وأهدافها على المستوى الولائي.
2. اقتراح المجالات القطاعية على مستوى الولاية.

وكالة التخطيط الاقتصادي :

بالإضافة لتلك المؤسسات الخمس تم اضافة مؤسسة مختصة في الجانب الاقتصادي.

فعدت الزيارة الميدانية من قبل الباحث لوزارة المالية الاتحادية وجد ان هنالك ادارة تعني بالتخطيط والسياسات الاقتصادية الكلية تحت مسمى ادارة التخطيط والدراسات والسياسات ثم تم في العام 2015م فصل التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد من هذه الادارة وتم انشاء وكالة التخطيط الاقتصادي والتي تعني بوضع الخطط الاقتصادية القومية الشاملة ومتابعة تنفيذها.⁶¹ مؤسسات التخطيط غير المباشرة:

وهي تشمل الجامعات والكليات المتخصصة، مراكز الأبحاث والدراسات المهمة بالتخطيط الاستراتيجي، وهي تختص بمد الدولة بالدراسات والمشاركة في وضع الخطط وإصدار التقارير وتقييم خطط الدولة وإقامة الندوات العلمية .

الشواهد التطبيقية والنتائج للخطة الاستراتيجية القومية (2007 – 2017م)

1-7. مقدمة

ان السودان رغم وفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيه ظل متأخراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وما يدل على ذلك تأخر السودان في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، حيث صنف السودان وفق تقرير التنمية البشرية الصادر من برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام 2017م ضمن مجموعة الدول متدنية التنمية البشرية وقد احتل السودان المركز رقم 167 من 189 دولة. لذلك ظهرت حاجة ملحة للتخطيط الاستراتيجي من أجل العمل على معالجة هذه المشكلات وتحقيق تنمية متسارعة ومستدامة في السودان، ولمعالجة كافة الاخفاقات التي صاحبت التخطيط الاقتصادي السوداني منذ 1946م فقد شرعت الدولة في العام 2002 الي وضع الخطة الاستراتيجية الربع قرنية. هذه الدراسة تهدف إلى تقصي أثر الاستراتيجية القومية (الربع قرنية 2007 – 2031م) على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في السودان بالتركيز على ما تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية القومية الشاملة خلال الفترة (2005-2017م).

2-7. وصف النموذج

بما أن التخطيط الاستراتيجي عبارة عن مجموعة الإجراءات الإدارية التي صممت لتحقيق تنمية اقتصادية في السودان خلال فترة زمنية محددة (2005-2030م) فإن عامل الزمن يعتبر المتغير الأهم في تقصي اثر هذه الاستراتيجية على التنمية الاقتصادية في السودان.

أولاً: اثر الخطة الاستراتيجية (الربع قرنية) على الناتج المحلي الإجمالي تعطى بالمعادلة التالية:

$$GDP = \alpha + \beta T + U$$

حيث:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)

T: الزمن الذي تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية (2005-2017م)

α : معلمة (ثابت)

B: معامل الزمن.

U: المتغير العشوائي

بتطبيق هذه المعادلة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حصلنا على النتائج التالية:

المتغير	معامل β	إحصائية t	إحصائية f	R	R^2	Durbin Watson
الزمن (t)	0.886 (0.00)	53.993 (0.00)	40.005 (0.00)	0.88	0.78	2.94

المتغير التابع (GDP) و مستوى المعنوية أقل من أو يساوي (0.05) الجدول من إعداد الباحث من بيانات تقارير بنك السودان المركزي

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية عند قيمة F (40.005) ومستوى معنوية (0.00). كما تشير النتائج الي أن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والناتج المحلي الإجمالي عند قيمة $R = 0.88$ و قيمة β المقدره تؤكد أن التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.886) أيضاً تشير النتائج إلى أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بصورة إيجابية عند قيمة t (53.993) ومستوى معنوية (0.00).

وأخيراً قيمة مقياس Durbin Watson يدل على أن النموذج خالي من مشكلات الاشتراك الخطي.

3-7. ثانياً: اتجاه الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن خلال فترة الخطة الربع قرنية من (2000-2017م)

لقياس اتجاه الناتج المحلي الإجمالي تم استخدام المعادلة التالية:

$$g = (e^{\beta} - 1) * 100$$

حيث:

g: النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

E: اللوغاريتم الطبيعي يساوي (2.71828)

B: معامل الزمن المقدر

بتطبيق المعادلة أعلاه حصلنا على الآتي:

$$g = ((2.71828)^{0.886} - 1) = 1.43$$

هذا يعني أن خلال الفترة المنفذة من الخطة الاستراتيجية القومية (الربع قرنية) من (2005-2017م) فإن الناتج المحلي في السودان يتزايد بمعدل (1.43) سنوياً وهذا يدل على أن التخطيط الاستراتيجي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان, إلا ان هذه الزيادة تعتبر قليلة نسبياً وهذا ربما يعود الي قصور في تطبيق الاستراتيجية.

4-7. أثر الاستراتيجية القومية علي الانفاق التنموي في السودان للفترة من (2005-2017م)
لقياس هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$DEX = \alpha + \beta T + U$$

حيث:

DEX = الانفاق على التنمية (متغير تابع)

T: الزمن الذي تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية (2005-2017م)

α : معلمة (ثابت)

B: معامل الزمن.

U: المتغير العشوائي

بتطبيق هذه المعادلة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حصلنا على النتائج التالية:

المتغير	معامل β	إحصائية t	إحصائية f	R	R ²	Durbin Watson
الزمن (t)	0.65 (0.00)	62.18 (0.00)	7.82 (0.01)	0.50	0.65	1.93

المتغير التابع (DEX) الانفاق على التنمية و مستوى المعنوية أقل من أو يساوي (0.05)
الجدول من إعداد الباحث من بيانات تقارير بنك السودان المركزي

لاهمية الانفاق التنموي كأحد أهم النتائج المنشودة من تحقيق الاستراتيجية القومية أكدت النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية عند قيمة F (7.82) ومستوى معنوية (0.00). كما أكدت النتائج الي أن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي الانفاق على التنمية في السودان عند قيمة R (0.50) وأشارت النتائج الي ان تطبيق الاستراتيجية القومية تساهم في زيادة الانفاق على التنمية في السودان بمقدار 0.65. وهي قيمة β , المقدره الأ أن هذه المساهمة تعتبر قليلة وخاصةً وأن الاقتصادي السوداني شهد استقراراً بعد اتفاق السلام الشامل خلال الفترة (2005-2011م), هذا يشير الي تطبيق الاستراتيجية شابها شئ من القصور في توجيه النمو الاقتصادي وعائدات النفط خلال هذه الفترة نحو قطاع التنمية.

كما تشير النتائج الي أن الاستراتيجية القومية لها تأثير معنوي على الانفاق التنموي في السودان عند قيمة $t = (7.82)$ ومستوى معنوية (0,01) وأخيراً قيمة مقياس Durbin Watson يدل على أن النموذج خالي من مشكلات الاشتراك الخطي.

5-7. قياس اتجاه الانفاق على التنمية خلال الفترة المنفذة من الاستراتيجية (الربع قرنية)

بتطبيق معادلة النمو المبينة سابقاً وجد أن نمو الانفاق التنموي خلال هذه الفترة 92, سنوياً هذا يعني أن خلال الفترة المنفذة من الخطة الاستراتيجية القومية (الربع قرنية) من (2005-2017م) فإن الانفاق التنموي في السودان يتزايد بمعدل (92, سنوياً وهذا يدل على أن التخطيط الاستراتيجي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان, إلا ان هذه الزيادة تعتبر قليلة نسبياً وهذا ربما يعود الي قصور في تطبيق الاستراتيجية

6-7. ثالثاً: أثر الاستراتيجية القومية علي الضرائب في السودان للفترة من (2005-2017م)

لقياس هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$TAX = \alpha + \beta T + U$$

حيث:

TAX = الضرائب (متغير تابع)

T: الزمن الذي تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية (2005-2017م)

α : معلمة (ثابت)

B: معامل الزمن.

U: المتغير العشوائي

بتطبيق هذه المعادلة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حصلنا على النتائج التالية:

المتغير	معامل β	إحصائية t	إحصائية f	R	R ²	Durbin Watson
الزمن (t)	0.65 (0.00)	25.68 (0.00)	38.28 (0.00)	0	0,77	0.6

المتغير التابع (الضرائب (TAX) ومستوى المعنوية أقل من أو يساو (0.05)

الجدول من إعداد الباحث من بيانات تقارير بنك السودان المركزي

من أهم ملامح لاستراتيجية القومية الشاملة خفض الضرائب تدريجياً عبر الزمن الأ أن النتائج الواردة في الجدول أعلاه اشارات الي أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية عند قيمة F (38,28) ومستوى معنوية (0.00). كما أكدت النتائج الي أن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي و الضرائب في السودان عند قيمة R (77, و اشارت النتائج الي ان تطبيق الاستراتيجية القومية تساهم في زيادة الضرائب في السودان بمقدار 0,88, وهي قيمة β , الأ أن هذه الزيادة في الضراب تعتبر مخالفة للاستراتيجية مما يدل أن هنالك قصور في تطبيق الاستراتيجية. هذا يشير الي تطبيق الاستراتيجية شابها شئ من القصور في توجيه النمو الاقتصاد وعائدات النفط خلال هذه الفترة نحو قطاع التنمية وخفض الضرائب في القطاعات الانتاجية المهمة مثل القطاع الزراعي و الصناعي في الاقتصاد السوداني. كما تشير النتائج الي أن الاستراتيجية القومية لها تأثير معنوي على الضرائب في السودان عند قيمة t = (25,68) ومستوى معنوية (0,00)

وأخيراً قيمة مقياس Durbin Watson يدل على أن النموذج خالي من مشكلات الاشتراك الخطي.

7-7. أثر الاستراتيجية القومية علي الانفاق التنموي في السودان للفترة من (2017-2005م) لقياس هذا الأثر تم استخدام المعادلة التالية:

$$GR = \alpha + \beta T + U$$

حيث:

GR= الإيرادات العامة (متغير تابع)

T: الزمن الذي تم إنجازه من الخطة الاستراتيجية (2017-2005م)

α : معلمة (ثابت)

B: معامل الزمن.

U: المتغير العشوائي

بتطبيق هذه المعادلة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حصلنا على النتائج التالية:

المتغير	معامل β	إحصائية t	إحصائية f	R	R ²	Durbin Watson
الزمن (t)	0.86 (0.00)	41.02 (0.00)	29.94 (0.00)	0,86	0,73	2.47

المتغير التابع (GR) الإيرادات العامة ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي (0.05) الجدول من إعداد الباحث من بيانات تقارير بنك السودان المركزي

لاهمية الإيرادات العامة كأحد أهم النتائج المنشودة من تحقيق الاستراتيجية القومية أكدت النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن النموذج معنوي من الناحية الإحصائية عند قيمة F (29,94) ومستوى معنوية (0.00). كما أكدت النتائج الي أن هناك ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي الانفاق على التنمية في السودان عند قيمة R (0,86) وأشارت النتائج الي ان تطبيق الاستراتيجية القومية تساهم في زيادة الإيرادات العامة في السودان بمقدار 65.، وهي قيمة β , الآ أن هذه المساهمة تعتبر قليلة خاصة وأن الاقتصاد السودان شهد استقراراً بعد اتفاق السلام الشامل خلال الفترة (2011-2005م), هذا يشير الي تطبيق الاستراتيجية شابها شئ من القصور في توسيع المواعين الإيرادية في السودان.

أيضاً تشير النتائج إلى أن التخطيط الاستراتيجي يفسر 73% من التغير الذي يحدث في الإيرادات العامة عند قيمة R² يساوي (0,73)

كما تشير النتائج الي أن الاستراتيجية القومية لها تأثير معنوي على الإيرادات العامة في السودان عند قيمة t = (41,02) ومستوى معنوية (0,00) وأخيراً قيمة مقياس Durbin Watson يدل على أن النموذج خالي من مشكلات الاشتراك الخطي.

الخاتمة

وسوف نعرض في خاتمته اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث:

النتائج :

1. ضعف تطبيق التخطيط الاستراتيجي القومي اثر سالباً علي الاقتصاد السوداني.
2. السودان يمتلك خطط استراتيجية طموحة, ولكن لم يتم تطبيقها بحزم ودقه.
3. التخطيط الاستراتيجي ياثّر علي الناتج المحلي الاجمالي بصورة إيجابه كما ان هنالك ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والناتج المحلي الاجمالي عند قيمة $R (0.88)$.
4. هنالك علاقة ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والانفاق علي التنمية و اشارت النتائج الي ان تطبيق الاستراتيجية القومية ساهم في زيادة الانفاق علي التنمية في السودان بمقدار 0.65 وهي قيمة B المقدره.
5. هنالك علاقة ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والضرائب في السودان عند قيمة $R 0.77$ و اشارة النتائج الي ان تطبيق الاستراتيجية تساهم في زيادة الضرائب في السودان بمقدار 0.88، ولها تاثير معنوي علي الضرائب في السودان عند قيمة $T 25.68$ ومستوي معنوية (0.00) .

التوصيات :

1. تعزيز مبدا التخطيط الاستراتيجي واعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وتطويرها والالتزام بتطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة.
2. مراجعة الخطة الاستراتيجية الربع قرنية والوقوف علي المعوقات التي حالت دون تطبيقها.
3. الاسراع في استقلال موارد السودان النادرة والمتعددة, في اطار خطة اقتصادية قومية شاملة لكافة الموارد الاقتصادية.
4. ايجاد منهج استراتيجي قومي جديد في تنفيذ التخطيط يبنني علي عناصر الادارة (التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه الرقابة).
5. على وزارة المالية والاقتصاد تصميم سياستها المالية وفق أهداف الاستراتيجية القومية من أجل التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والاستراتيجية القومية في السودان.
6. بالضرورة نشر الأهداف الاستراتيجية حتى تشيع كثقافتها في المجتمع السوداني وتصل الي جميع افراد المجتمع حتى يعي أي فرد دوره في تحقيق الاستراتيجية
7. السياسات الضريبية يمكن ضبطها مع أهداف الاستراتيجية القومية حتى لا يحدث تضارب بين السياسات الضريبية والاهداف الاستراتيجية.
8. على الباحثين من بعد اجراء مزيد من الدراسات والابحاث حول تطبيق الاستراتيجية في السودان ومعوقاتهما خاصة ان الاستراتيجية كمفهوم مازال لم يترسخ فهمه لدى الكثير من متخذي القرار في المجتمع السوداني.

المراجع

- 1 محمد فتحي امين - السوق وانواعه - المجلة العسكرية - العدد 235 بغداد 1988- وزارة الدفاع ص 22.
- 2 المرجع السابق ص 23.
- 3 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. القاهرة . مجموعة النيل العربية، 1999م . ص 17.
- 4 عبد الخالق عبد الله . العالم المعاصر والصراعات الدولية . المجلس الوطني للفنون والاداب . القاهرة . 1989م . ص 27 .
- 5 المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي. الاستراتيجية القومية الربع قرنية الخطة الخمسية 2007- 214م. المجلد الاول بدون ترقيم.
- 6 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د - 21) تاريخ بدء النفاذ الاول من يناير 1976م .
- 7 تقرير منظمة الصحة العالمية 2007 نقلا عن عبدالاله محمد الحسن - عميد كلية العلوم الصحية والبيئية جامعة الجزيرة السودان - مجلة اسبوط للدراسات البيئية العدد الثالث والثلاثون 2009م ص 138.
- 8 عبد الخالق عبد الله - العالم المعاصر والصراعات الدولية- مرجع سابق - ص 279 .
- 9 محمد حسن الراشدي استراتيجيية تطور ادارة التخطيط في المملكة العربية السعودية - جامعة ام القرى - السعودية - 1980 - ص 346.
- 10 عبد الخالق عبد الله - العالم المعاصر والصراعات الدولية - مرجع سابق - ص 280
- 11 عبد الله احمد - التنمية في البلدان العربية حاضرها ومستقبلها ومشاكلها - دار الكتاب للنشر - القاهرة 2000م - ص 258
- 12 نور الدين هيمان . الادارة والتخطيط . الناشر مكتبة العبيكان. الرياض 2002- ص 214
- 13 محمد الشعبي. التخطيط الاستراتيجي للشركات . دار المناهج للنشر والتوزيع . الكويت . 1986م - ص 105
- 14 المرجع السابق - ص 141
- 15 راشد بن حسن . التخطيط الاستراتيجي للتعليم في المملكة . جامعة الملك خالد . 2001م - ص 39 .
- 16 المرجع السابق ص 115
- 17 امين مصطفى عزت . التطوير الاقتصادي في الدول النامية . دار السلط للنشر . عمان . 2008- ص 98
- 18 المرجع السابق - ص 119
- 19 علي عيد حامد . اقتصاد الندره . مطبوعات جامعة الازهر . مصر 1965 - ص 215
- 20 امين مصطفى عزت . التطوير الاقتصادي في الدول النامية مرجع سابق ص 98

- 21 علي عيد حامد . اقتصاد الندره. مرجع سابق ص 243
- 22 محمد محمود الصياد. محمد عبد الغني سعودي. السودان (دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي) القاهرة. 966م، دار الهرم للنشر ص 55.
- 23 المرجع السابق. ص 25 – 27.
- 24 احمد حسين حامد تحديات الاقتصاد السوداني. مكتبة امدرمان الحديثه للنشر والتوزيع . امدرمان 1999م - ص86
- 25 المرجع السابق - ص88
- 26 عبد الرحيم مير غني محمد - التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات - مركز عبدالكريم مير غني الثقافي – أمدرمان – السودان ص52
- 27 احمد حسين حامد تحديات الاقتصاد السوداني - مرجع سابق - ص94
- 28 احمد حسين حامد تحديات الاقتصاد السوداني المرجع السابق - ص97
- 29 المرجع السابق. ص99
- 30 دار الوثائق القومية. مؤتمرات جماعة الفكر والثقافة الإسلامية. المؤتمر السنوي الثاني. مصدر سابق.
- 31 جمهورية السودان. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية 1983م ص3.
- 32 جمهورية السودان. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية المرجع السابق ص 4.
- 33 جمهورية السودان. وزارة الصناعة والثروة المعدنية، خطط وإتجاهات التنمية الصناعية في السودان، مرجع سابق ص 5.
- 34 عبد العزيز خليفة. المشكلات الثقافية والاجتماعية والإدارية التي تواجه التخطيط في السودان والتغلب عليها ، بنك السودان، قسم البحوث الإقتصادية، 1969م مؤتمر اركويت الرابع دار الوثائق القومية.
- 35 دار الوثائق القومية، 1983 م، مرجع سابق .
- 36 عثمان إبراهيم السيد، الإقتصاد السوداني، مرجع سابق ص 354.
- 37 عثمان إبراهيم السيد، الإقتصاد السوداني، مرجع سابق ص 6 .
- 38 عبد العزيز خليفة خوجلي دار الوثائق القومية، 1969م مؤتمر اركويت الرابع، المشكلات الإدارية التي صاحبت التخطيط في السودان والتغلب عليها.
- 39 دار الوثائق القومية. مؤتمرات الخطة السداسية المجلد الثاني. التخطيط وزارة التخطيط .
- 40 دار الوثائق القومية. مؤتمرات الخطة السداسية المجلد الثاني مرجع سابق ص45
- 41 دار الوثائق القومية مؤتمرات الخطة السداسية المجلد الأول ص56،
- 42 عثمان إبراهيم السيد الإقتصاد السوداني مرجع سابق ص 37

- 43 دار الوثائق القومية مؤتمرات الخطة السداسية المجلد الأول مرجع سابق ص57،
- 44 عثمان إبراهيم السيد الاقتصاد السوداني مرجع سابق ص 379
- 45 شريف الخضر . معوقات النمو في السودان . مطابع كرري العسكرية الخرطوم . الطبعة الاولى ص 113
- 46 عثمان إبراهيم السيد الاقتصاد السوداني مرجع سابق ص379.
- 47 المرجع السابق ص 295
- 48 المرجع السابق - ص 85
- 49 حسين احمد الحسن . ادارة الازمات . دار عزة للنشر السودان الطبعة الاولى 2005 ص 158
- 50 عبد الرحيم ميرغني محمد. التخطيط الإنمائي في السودان في الستينيات .مرجع سابق - ص 133
- 51 المرجع السابق - ص 134
- 52 حسين احمد الحسن - ادارة الازمات - مرجع سابق - ص 163
- 53 حسين احمد الحسن . ادارة الازمات. المرجع السابق. ص 124
- 54 ابراهيم محمد احمد - الصناعة الخضراء ودورها في تعزيز التنمية - مركز البحوث والاستشارات الصناعية الخرطوم
2011م - ص 243
- 55 تقارير بنك السودان 2003 العدد 4 المجلد 40
- 56 ابراهيم محمد احمد - الصناعة الخضراء ودورها في تعزيز التنمية مرجع سابق. ص 246
- 57 المرجع السابق ص 246
- 58 المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ولاية الخرطوم تاريخ النشر 2008م تاريخ زيارة الموقع 2016م
www.ncsp.gov.sd بدون ترقيم
- 59 المرجع السابق بدون ترقيم
- 60 المرجع السابق بدون ترقيم
- 61 وكالة التخطيط الاقتصادي تاريخ النشر 2014م تاريخ زيارة الموقع 2015م www.mof.gov.sd/home.php بدون
رقم